المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

السبت ـ ٢٠١٨/١٢/٢٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

الغزيون يتحدّون العدو: مسيرات الجمعة الـ٤٠ رغم الجوّ العاصف	الأخبار اللبنانية	٣
"ميدل إيست آي": مسيرات العودة أكثر الحركات الشعبية المستمرة بـ ٢٠١٨	عربي ٢١	٤
الاحتلال يقصف قطاع غزة بذريعة الرد على إطلاق صاروخ	عرب ٤٨	٥

شؤون عربية:

الجيش السوري في منبج لمساعدة الأكراد على مواجهة التهديدات التركية	فرانس برس	٥
الإمارات تعيد فتح سفارتها في دمشق لـ«مواجهة تغوّل إيران وتركيا»	الحياة اللندنية	٧
الرئيس الموريتاني ولد عبد العزيز في سوريا للقاء الرئيس بشار الأسد	الجواهر الموريتانية	٨
مشاورات تونسية . جزائرية لدعوة الأسد للقمة العربية	القدس العربي	٩
تفاصيل الاتفاق بين أميركا وتركيا حول انسحاب واشنطن من سوريا	عربي بوست	٩
لقاء مصري إيراني في طهران يبحث التطورات الإقليمية والدولية	وكالات أنباء	١١

شؤون إسرائيلية:

نجاة "نتنياهو" من محاولة قتل أمام منزله	وكالة سما	١٢
تقديرات إسرائيلية متضاربة بشأن تداعيات الغارات في سورية	العربي الجديد	١٢

شؤون دولية:

استطلاع جامعة هارفارد ومركز هاريس: ٥٩ % من الأمريكيين مع عزل ترامب	الأناضول التركية	١٤

المقالات والدراسات

قراءة في اتجاهات الأوضاع في الضفة الغربية	د. يوسف يونس	١٥
انتخابات قادمة لإسرائيل والفلسطينيين	جهاد الخازن	٢٣
حل الكنيست... وحل التشريعي	نبيل عمرو	٢٥
زوال أقدم الأحزاب الإسرائيلية	برهوم جرايسي	٢٧
الانسحاب الأميركي من سوريا وأبعاده	أسعد أبو خليل	٢٩
الولايات المتحدة تستعد لسحب قواتها من سورية: ما الذي يعنيه ذلك؟	ديفيد أ. ويمر	٣٥
تركيا وتفاهماتها مع أمريكا وروسيا وإيران في سوريا	محمد زاهد جول	٣٩
سيناريوهات محتملة: كيف يدير النظام السوداني الاحتجاجات الشعبية؟	أحمد عسكر	٤٢
هل هو «شرق أوسط ما بعد الولايات المتحدة»؟	بهاء أبو كروم	٤٦
عام جديد عصيب على أمريكا	محمد المنشاوي	٤٨
٢٠١٨ عام سوء الإدارة في العالم	ليونيد بيرشيدسكي	٥١

الغزيون يتحدّون العدو: مسيرات الجمعة الـ٤٠ رغم الجوّ العاصف

الأخبار اللبنانية ـ ٢٠١٨/١٢/٢٩

على رغم الظروف الجوية الصعبة، قرّر الفلسطينيون في قطاع غزة إكمال فعاليات «مسيرات العودة» على الحدود للجمعة الأربعين، تأكيداً للتحدي الذي أطلقوه منذ مطلع الأسبوع، بعد استشهاد خمسة مواطنين وإصابة أكثر من أربعين، ومن ثم تهديد المقاومة بالرد على العدو الإسرائيلي في حال تصاعد الاعتداءات هذه المرة. صحيح أنه استشهد شاب وأصيب نحو سبعة، لكن المشهد العام للمواجهات كان أقل حدة من أيام الجمعة الماضية، ما يدلّ على تأثير تهديد المقاومة في مسار الأحداث. وأعلنت وزارة الصحة مساءً استشهاد كرم محمد فياض (٢٦ عاماً) متأثراً بجروحه التي أصيب بها عصراً شرق خان يونس، جنوب القطاع.

تعقيباً على ذلك، قالت «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) في بيان مساء أمس، إن «شعبنا مصمم على الاستمرار في خوض معركة التحدي الكبرى مع العدو بكل قوة ومهما بلغت التضحيات»، مشيدة بـ«المشاركة الجماهيرية الحاشدة... على رغم كل الظروف الصعبة وإرهاب الاحتلال». كذلك، قالت «الجهاد الإسلامي» في بيان آخر، إن «مشاركة شعبنا الكثيفة... على رغم تهديدات الاحتلال وإرهابه، دليل على ثقة الجماهير بالمقاومة». وأضاف البيان أن «المقاومة قادرة على حماية شعبنا والدفاع عنه، ومستعدة دوماً ومتأهبة في كل وقت لمواجهة الاعتداءات».

ووفق إحصائية رسمية، أدت الاعتداءات الإسرائيلية منذ انطلاق المسيرات في الثلاثين من آذار/ مارس الماضي إلى استشهاد ٢٤٣ فلسطينياً من بينهم ٤٤ طفلاً و٥ سيدات، وإصابة نحو ٢٦ ألفاً آخرين بجروح متفاوتة.

أما في الضفة المحتلة، فسلّمت سلطات الاحتلال مساءً جثمان الشهيد إلياس صالح ياسين (٢٣ عاماً) من بلدة بديا غرب مدينة سلفيت (شمال)، المحتجز منذ ٧٤ يوماً. وكان ياسين قد استشهد في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بعد إطلاق جنود الاحتلال النار عليه بدعوى محاولته تنفيذ عملية طعن بالقرب من مفترق قرية حارس شمال سلفيت.

من جهة أخرى، وفي تطابق مع ما أوردته «الأخبار» (راجع عدد الخميس)، أكد نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، أن رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، سيزور موسكو في الخامس عشر من الشهر المقبل، قائلاً في حديث إلى الصحافيين أمس، إنه من المقرر عقد لقاءات وإجراء حوارات بين هنية ووزير الخارجية سيرغي لافروف، وذلك «لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط... والوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة خصوصاً قطاع غزة، ومهمة استعادة الوحدة الفلسطينية».

ومع نهاية ٢٠١٨، أظهرت إحصائية أصدرها «مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق» (تابع لـ«منظمة التحرير»)، أمس، أن العدو نفذ عمليات هدم طاولت ٥٣٨ منزلاً فلسطينياً ومنشأة في الضفة والقدس المحتلة العام الماضي. وذكر البيان أن عمليات الهدم خلفت ١٣٠٠مواطن بلا مأوى، خصوصاً أنها ارتفعت بنسبة ٢٤٪ مقارنة مع ٢٠١٧. وسجلت عمليات الهدم في القدس النسبة الأكبر خلال ٢٠١٨، إذ بلغت ٤٥% من

المجمل، كما أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بوقف البناء ومنع الترميم لنحو ٤٦٠ بيتاً ومنشأة خلال العام نفسه.

إلى ذلك، قالت «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (أونروا) في بيان أمس، إن السعودية حوّلت ٥٠ مليون دولار لها، واصفة إياه بـ«التبرع الاستثنائي». وأضاف البيان أن مفوض «أونروا» في الشرق الأدنى، بيير كرينبول، وقّع خلال زيارته المملكة أمس، اتفاقية مع المشرف العام لـ«مركز الملك سلمان للمعونة الإنسانية والإغاثة»، واصفاً هذا الدعم بـ«غير المسبوق من المتبرعين والشركاء على الصعيد العالمي، ما مكّن الوكالة من التغلب على أسوأ أزمة مالية عرفتها»، ومشيراً إلى أن الرياض تبرّعت هذا العام وحده بأكثر من ١٦٠ مليون دولار، ما جعلها من كبار المتبرعين للوكالة خلال ٢٠١٨.

"ميدل إيست آي": مسيرات العودة أكثر الحركات الشعبية المستمرة بـ٢٠١٨

عربي ٢١ . ٢٠١٨/١٢/٢٨

قال موقع "ميدل إيست آي" البريطاني، إن مسيرات العودة الفلسطينية بقطاع غزة، تعد واحدة من أكثر الحركات الشعبية المستمرة في العام ٢٠١٨.

وقال الموقع بتقرير مطول استعرض سيرة مختصرة لجميع الشهداء، إنه ومنذ ٣٠ آذار / مارس الماضي، تظاهر الآلاف من الفلسطينيين في الأراضي الساحلية الصغيرة على طول السلك الفاصل مع دولة الاحتلال، مطالبين بتنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين ووضع حد لحصار غزة الذي دام ١١ عاما.

ووفقا للتقرير فإن هذه التعبئة التي جاءت على نطاق واسع، قدمت تكلفة عالية: فوفقا لحسابات "ميدل إيست آي"، قتل ١٩٠ فلسطينيا على يد قوات الاحتلال في نطاق المظاهرات بين ٣٠ آذار/مارس و ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر – أي ما يعادل مقتل فلسطيني واحد كل ٣١ ساعة في ثمانية الشهور.

وتستثني الأعداد أكثر من ٥٠ شهيدًا للهجمات الجوية أو غيرها من الأعمال العسكرية (الإسرائيلية) عندما لم تكن هناك مظاهرات.

وبلغ عدد القتلى ذروته في ١٤ ايار/ مايو –اليوم الذي فتحت فيه الولايات المتحدة سفارتها في القدس المحتلة – عندما قتل ٦٨ شخصًا.

وخلال هذا الإطار الزمني نفسه، أصيب أكثر من ٢٥،٠٠٠ فلسطيني على يد القوات (الإسرائيلية) في غزة، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كما قُتل جندي (إسرائيلي) في سياق المسيرة.

وبدأت مسيرة العودة الكبرى في ٣٠ آذار / مارس، عندما احتفل الفلسطينيون بيوم الأرض، وهو يوم للتنديد بمصادرة (إسرائيل) للأراضي الفلسطينية.

واجتذبت المظاهرات آلاف الأشخاص إلى مخيمات الخيام على طول السلك الفاصل بين غزة المحاصرة ودولة الاحتلال، ولكن خلال ذلك اليوم، أطلقت القوات (الإسرائيلية) النار على ١٩ فلسطينيًا، خمسة منهم ماتوا متأثرين بجراحهم بعد أيام.

وجاء التقرير في ختامه على ذكر العملية الفاشلة لفرقة الكوماندوز (الإسرائيلي) التي دخلت غزة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر، ما أدى إلى مقتل ضابط كبير بالفرقة وجرح آخر، واستشهاد عدد من مقاتلي حماس، ترتب عليها استقالة وزير الجيش (الإسرائيلي) أفيغدور ليبرمان لاحقا، احتجاجا على اتفاق وقف إطلاق النار.

ولفت التقرير إلى أنه وفي هذه الأثناء، جمع نجوم هوليوود ٦٠ مليون دولار للجيش (الإسرائيلي) في حفل جمع التبرعات والذي قال الموقع إنه قوبل بانتقادات شديدة.

الاحتلال يقصف قطاع غزة بذريعة الرد على إطلاق صاروخ

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/٢٩

قصفت مروحية تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، في ساعات الفجر الأولى من اليوم السبت، موقعا لحركة حماس جنوبي قطاع غزة، وذلك بذريعة الرد على إطلاق صاروخ من القطاع.

وكانت تقارير إسرائيلية قد أفادت أن صاروخا أطلق من قطاع غزة، وسقط في منطقة مفتوحة، دون أن تنطلق صافرات الإنذار.

وقال متحدث باسم جيش الاحتلال إنه تمت معاينة إطلاق صاروخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل، وسقط في منطقة مفتوحة في المجلس الإقليمي "شاعار هنيغيف".

يشار إلى أن الحديث عن إطلاق صاروخ هو الأول بعد جولة التصعيد الأخيرة في الجنوب، قبل نحو ستة أسابيع، والتي أطلق خلالها مئات الصواريخ من قطاع غزة.

ولم ترد أية تقارير عن وقوع إصابات أو أضرار جراء سقوط الصاروخ.

وقالت مصادر فلسطينية إن قوات الاحتلال أطلقت النار صَوب الأراضي الزراعية شمال بيت حانون شمالي قطاع غزة.

يذكر في هذا السياق أن فلسطينيا يدعى كرم محمد فايد (٢٦ عاما) قد استشهد، يوم أمس الجمعة، بنيران جيش الاحتلال خلال مسيرات العودة الأسبوعية شرق خان يونس.

الجيش السوري في منبج لمساعدة الأكراد على مواجهة التهديدات التركية

فرانس برس . ٢٠١٨/١٢/٢٩

دخل الجيش السوري أمس منطقة منبج الواقعة تحت سيطرة «قوات سورية الديموقراطية» في شمال البلاد، بعد طلب الأكراد المساعدة لمواجهة التهديدات التركية، وبالتزامن مع تطورات ديبلوماسية متسارعة لمصلحة دمشق.

ولطالما أثار مصير منبج في محافظة حلب توتراً بين أنقرة التي هددت باقتحامها، وواشنطن الداعمة لـ«قوات سورية الديموقراطية»، قبل أن يعلن الرئيس دونالد ترامب الأسبوع الماضي قراره سحب قواته من سورية.

وأعلن الجيش السوري أمس دخول وحداته إلى منطقة منبج، بعد وقت قصير من توجيه «وحدات حماية الشعب الكردية»، العمود الفقري لـ«قوات سورية الديموقراطية»، دعوة الى دمشق للانتشار في المنطقة لحمايتها من التهديدات التركية.

وأورد الجيش في بيان تلاه متحدث عسكري ونقله الإعلام الرسمي السوري: «استجابة لنداء الأهالي في منطقة منبج، تعلن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة عن دخول وحدات من الجيش العربي السوري إلى منبج ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها».

وأفاد مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» رامي عبدالرحمن «وكالة فرانس برس» عن «انتشار أكثر من ٣٠٠ عنصر من قوات النظام والقوات الموالية لها على خطوط التماس بين مناطق سيطرة قوات سورية الديموقراطية والقوات التركية مع الفصائل السورية الموالية لها».

وقال إنهم فرضوا «ما يشبه طوقاً عازلاً بين الطرفين على تخوم منطقة منبج من جهتي الغرب والشمال».

ودعت قيادة «الوحدات الكردية» أمس «الدولة السورية التي ننتمي إليها أرضاً وشعباً وحدوداً إلى إرسال قواتها المسلحة» من أجل «حماية منطقة منبج أمام التهديدات التركية».

وصعّدت تركيا أخيراً تهديداتها بشن هجوم جديد ضد مناطق سيطرة «قوات سورية الديموقراطية»، بدءاً من مدينة منبج وصولاً إلى مناطق أخرى في شمال شرقي البلاد.

وأرسلت خلال الأيام الماضية تعزيزات عسكرية إلى المنطقة الحدودية مع سورية، فيما دخلت قوات تركية إلى مواقع قريبة من خطوط التماس قرب منبج. وعززت الفصائل السورية الموالية لأنقرة وجودها.

وسارعت أنقرة الى الردّ بأن «الوحدات الكردية» التي «تسيطر على المنطقة بقوّة السلاح ليس لها الحق أو السلطة بأن تتكلم باسم السكان المحليين أو أن توجه دعوة لأيّ طرف كان»، محذرة كل الأطراف من مغبّة القيام «بأي عمل استفزازي». وتصنّف أنقرة الوحدات الكردية بالإرهابية.

في المقابل، أكد الناطق باسم الكرملين ديميتري بيسكوف أن «توسيع منطقة سيطرة القوات الحكومية (...) هو بالتأكيد توجه إيجابي». وقال إنّه سيتم بحث المسألة السبت خلال زيارة يجريها وزيرا الخارجية والدفاع التركيان إلى موسكو ستسمح بـ«تنسيق التحرّك» بين روسيا، حليفة دمشق الرئيسة، وتركيا الداعمة لفصائل سورية.

ويشكل الوضع السوري محور قمة تعقد مطلع العام في موسكو ويحضرها إلى جانب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، نظيراه التركي رجب طيب أردوغان والإيراني حسن روحاني. وكانت قمة مماثلة عقدت في طهران في أيلول (سبتمبر).

وأوضحت نائبة الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في منبج نورا الحامد أن المفاوضات مع دمشق بشأن منبج «تمت برعاية روسية»، مشيرة الى أن «قوات النظام لن تدخل مدينة منبج نفسها، بل ستنتشر عند خطوط التماس» مع تركيا والفصائل السورية الموالية لها.

وتأتي هذه التطورات بعد أكثر من أسبوع على إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قراره سحب قواته الداعمة للمقاتلين الأكراد من سورية، بعد تحقيقه، وفق قوله، هدف إلحاق «الهزيمة» بتنظيم الدولة الإسلامية.

وتأتي التحركات العسكرية الأخيرة بعد تطورات ديبلوماسية على أكثر من مستوى لمصلحة دمشق، آخرها إعادة دولة الإمارات (الخميس) افتتاح سفارتها في دمشق بعد سبع سنوات من إغلاقها، ثم إعلان البحرين ليلاً «استمرار العمل» في سفارتها في دمشق.

وتستضيف تونس نهاية آذار (مارس) المقبل دورة جديدة للقمة العربية التي لم يتضح بعد ما إذا كانت ستتم دعوة سورية إليها.

الإمارات تعيد فتح سفارتها في دمشق لـ«مواجهة تغوّل إيران وتركيا»

الحياة - ٢٠١٨/١٢/٢٩

بعد نحو ٧ سنوات على اغلاق سفارتها في دمشق، أعادت دولة الإمارات العربية المتحدة أمس فتح السفارة.

وقبل ثلاثة أشهر على قمة عربية من المقرر أن تستضيفها تونس، وبعد انقطاع لنحو ٨ سنوات، غادرت أمس رحلة سياحية هي الأولى من سورية الى تونس على متن طائرة تابعة لشركة «أجنحة الشام» الخاصة.

واستبقت موسكو زيارة وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بتأكيدها أن ٨٠ في المئة من اللاجئين السوريين يرغبون في العودة إلى بلادهم، وطالبت واشنطن بضمانات لايصال المساعدات إلى مخيم الركبان الواقع في منطقة التنف على المثلث الحدودي بين سورية والأردن والعراق، واكدت أنها تواصل العمل لعقد مؤتمر دولي حول اللاجئين السوريين.

وبتغريدة في «تويتر» قال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش: «إن قرار دولة الامارات العربية المتحدة بعودة عملها السياسي والدبلوماسي في دمشق يأتي بعد قراءة متأنية للتطورات ووليد قناعة أن المرحلة المقبلة تتطلب الحضور والتواصل العربي مع الملف السوري حرصاً على سورية وشعبها وسيادتها ووحدة أراضيها».

وأوضح أن «الدور العربي في سورية أصبح أكثر ضرورة تجاه التغوّل الإقليمي الإيراني والتركي، وتسعى الامارات اليوم عبر حضورها في دمشق إلى تفعيل هذا الدور وأن تكون الخيارات العربية حاضرة وأن تساهم إيجاباً في إنهاء ملف الحرب وتعزيز فرص السلام والاستقرار للشعب السوري».

وقال القائم بأعمال السفير الإماراتي في سورية عبدالحكيم النعيمي: «إن سورية ستعود بقوة إلى الوطن العربي». وزاد أن «افتتاح سفارتنا اليوم مقدمة لعودة سفارات عربية أخرى».

ومن المنتظر أن ترحب موسكو بفتح السفارة الإماراتية، فقبل ساعات من افتتاحها قال ممثل عن الخارجية الروسية في موضوع عودة اللاجئين إيغور تساريكوف إن موسكو تنطلق من أن «عودة سورية إلى الأسرة العربية

من شأنها أن تساهم في عملية التسوية السورية بالتوافق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة».

وجاءت الخطوة الاماراتية بعد نحو ١٠ أيام على زيارة الرئيس السوداني عمر البشير سورية، في زيارة هي الأولى من نوعها لزعيم عربي منذ اندلاع الاحتجاجات ضد نظام الرئيس بشار الاسد في آذار (مارس) ٢٠١١. وتتزامن الخطوة مع مؤشرات حول مساع جارية لإعادة تفعيل العلاقات بين سورية وبعض الدول العربية، قبل ثلاثة أشهر من قمة عربية تعقد في تونس، علماً أن جامعة الدول العربية علقت عضوية سورية فيها منذ العام ٢٠١١.

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي، وبينها الإمارات، طلبت في شباط (فبراير) ٢٠١٢ من سفرائها مغادرة دمشق. وفي موسكو أشارت رئيسة مجلس الاتحاد (الشيوخ) الروسي فالينتينا ماتفيينكو، إلى أن «بفضل الجهود الروسية فقط، وفي ما بعد بمشاركة الدول الأخرى التي أصبحت حليفة لنا، نجحنا في منع هزيمة سورية كدولة، ولم نسمح بالإطاحة بالنظام الذي قد لا يعجب أحداً ما، وذلك في شكل غير شرعي وخلافاً للقانون الدولي».

من جانبه، أكد تساريكوف في اجتماع موسع للجان التنسيق المشتركة الروسية السورية لعودة اللاجئين، عن روسيا تواصل العمل على فكرة عقد مؤتمر دولي حول اللاجئين السوريين مع وكالة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأعضاء الآخرين للمجتمع الدولي الذين يهتمون بهذه المسألة. وذكر الديبلوماسي الروسي أن «معلومات دائرة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفيد بأن ٨٢ في المئة من السوريين يريدون اليوم العودة إلى وطنهم» وزاد أن أكثر من ألف لاجئ يعود إلى سورية كل يوم تقريبا من لبنان والأردن، وأعلن أن العدد الإجمالي للاجئين الذين عادوا إلى سورية منذ إطلاق المبادرة الروسية في هذا الشأن في تموز (يوليو) الماضي تجاوز ٧٠ ألف شخص.

وكشف تساريكوف أن «الأمم المتحدة تدرس حاليا فكرة تنظيم قافلة مساعدات إنسانية إلى مخيم الركبان»، مطالبا الولايات المتحدة تقديم كل الضمانات الأمنية للأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي، والهلال الأحمر السوري لإيصال المساعدات وتوزيعها، لانها «تحتل الأراضي السورية، حيث يقع فيها مخيم الركبان، وبالتالي فهي المسؤولة عن ما يحدث في هذه المنطقة».

الرئيس الموريتاني ولد عبد العزيز في سوريا للقاء الرئيس بشار الاسد

الجواهر . ٢٠١٨/١٢/٢٩

أكدت مصادر خاصة بأن الرئيس محمد ولد عبد العزيز قرر الاستجابة لدعوة من الرئيس السوري بشار الاسد لزيارة سوريا مقدمة منذ فترة ،حيث حُدد لها بداية الشهر القادم. واشارت المصادر الى ان بعض موظفي السفارة السورية في نواكشوط اكدوا اموضوع الزيارة لمقربين منهم .

يذكر أنه رغم قطع الدول العربية الحليفة لموريتانيا لعلاقتها مع سوريا فإن موريتانيا ظلت تحافظ على علاقات جيدة مع النظام في سوريا وظل سفيرها يعمل في نواكشوط بطريقة طبيعية.

وسيكون الرئيس ولد عبد العزيز ثاني رئيس عربي يزور دمشق بعد الرئيس السوداني عمر البشير الذي زار سوريا بداية الاسبوع الجاري.

مشاورات تونسية . جزائرية لدعوة الأسد للقمة العربية

القدس العربي . ٢٠١٨/١٢/٢٩

قالت مصادر إعلامية إن الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي أرسل مستشاره، الحبيب الصيد، إلى الجزائر لـ«التشاور» معها حول إمكانية دعوة الرئيس السوري بشار الأسد إلى القمة العربية المقبلة.

وذكرت وسائل إعلام جزائرية أن الصيد سلم للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رسالة من قائد السبسي، قال إنها «تندرج في إطار التشاور بين البلدين تحضيراً لانعقاد القمة العربية التي ستحتضنها العاصمة التونسية في ٣١ آذار/ (مارس المقبل»، مشيراً إلى أن تونس «تأخذ بآراء واقتراحات الشقيقة الجزائر» فيما يتعلق بإعداد وتنظيم القمة العربية المقبلة.

ولم يكشف الصيد عن طبيعة المواضيع التي تم التشاور حولها، إلا أن بعض المصادر أشار إلى أن الجانبين ناقشا إمكانية دعوة الأسد إلى القمة، فضلاً عن رفع تجميد عضوية دمشق في الجامعة العربية.

إلا أن وزير الخارجية التونسي، خميّس الجهيناوي، نفى هذا الأمر، مشيراً إلى أن «تونس لم ترسل دعوات حالياً إلا للسعودية والإمارات»، فيما قال الأمين العام المساعد للجامعة، حسام زكي، في مؤتمر صحافي عقده أخيرا إنه «لا يوجد توافق عربي حول مسألة إعادة النظر بشأن قرار تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية».

كيف غيَّرت مكالمة لترامب مسار الحرب في سوريا؟ تفاصيل الاتفاق بين أميركا وتركيا حول انسحاب واشنطن

عربي بوست ٢٠١٨/١٢/٢١

فاجأ إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في اتصال هاتفي مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنه سيسحب قواته من سوريا، الحكومة التركية التي سارعت على إثره للاستعداد لساحة معركة متغيرة على حدودها الجنوبية. ويقول مسؤولون أميركيون إنه كان من المتوقع في الاتصال الهاتفي، الذي أجري قبل أسبوعين، أن يوجه ترامب تحذيراً للرئيس التركي بشأن خطته لشن هجوم عبر الحدود يستهدف القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا. لكن ترامب قام خلال الاتصال بإعادة صياغة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وترك ربع الأراضي السورية، وسلم أنقرة مهمة القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.

وقال مسؤول تركي لرويترز «سأله ترامب: 'إذا سحبنا قواتنا، هل بوسعكم القضاء على داعش؟'. وقال إن

أردوغان أجاب بأن القوات التركية قادرة على إنجاز المهمة. وأبلغه ترامب على الفور قائلاً «إذن عليكم القيام بذلك». وقال الرئيس الأميركي لمستشاره للأمن القومي جون بولتون في الاتصال «ابدأ العمل لسحب القوات الأميركية من سوريا». وقال المسؤول وهو واحد من خمسة مصادر تركية تحدثت لرويترز بشأن الاتصال الذي جرى في الـ ١٤ من ديسمبر/كانون الأول «ينبغي علي أن أقول إنه كان قراراً غير متوقع. كلمة 'مفاجئ' ضعيفة للغاية لوصف الموقف». وقال مسؤولون أميركيون إن قرار ترامب كان صدمة أيضاً في واشنطن حيث سعى مسؤولون كبار بالإدارة الأميركية على مدار أيام ومنهم وزير الدفاع جيم ماتيس لإقناع الرئيس بتغيير رأيه. وعندما أصر ترامب على موقفه، استقال ماتيس ومسؤول كبير آخر ينسق الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية هو بريت مكغورك. وفي زيارة لقاعدة جوية أميركية في العراق قبل أيام، قال ترامب إن قادة الجيش طلبوا مراراً تمديد عمل المهمة العسكرية الأميركية في سوريا التي يصل قوامها إلى ألفي عسكري، موضحاً أنه رفض طلباتهم في النهاية لقناعته بأن الدولة الإسلامية هُزمت إلى حد كبير. وقال ترامب للجنود الأميركيين «لقد هزمناهم. لقد دار بيني وبين الرئيس أردوغان حديث طيب وأبدى رغبته في القضاء عليهم أيضاً وسيقوم بذلك».

خطورة على تركيا

بالنسبة لتركيا قرار ترامب فرصة ومخاطرة في آن واحد. فقد شكت أنقرة بشدة وعلى مدار سنوات من أن الولايات المتحدة، حليفتها في حلف شمال الأطلسي، اختارت وحدات حماية الشعب الكردية المسلحة لتكون شريكتها الرئيسية على الأرض في سوريا ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وتقول تركيا إن الوحدات جماعة إرهابية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني الذي يشن تمرداً في جنوب شرق تركيا قتل فيه ٤٠ ألف شخص. الانسحاب الأميركي سيترك على الأرجح الجيش التركي حراً في مواجهة وحدات حماية الشعب الكردية وإبعادها عن الحدود الممتدة لمسافة ٥٠٠ كيلومتر دون أن يواجه مخاطر مواجهة مع القوات الأميركية. ويزيل الانسحاب كذلك سبباً رئيسياً في الأزمة الدبلوماسية التي نشبت العام الجاري بين البلدين. لكنه يفتح أيضاً مساحة سورية أكبر كثيراً مما توقعت تركيا أن تشغلها ويضعها ليس فقط في وجه القوات الكردية بل أيضاً في وجه قوات النظام السوري التي تعهدت هي وداعموها الإيرانيون والروس باسترداد كل الأراضي السورية. وقال جيش النظام السوري إنه نشر قواته في منبج بشمال سوريا اليوم الجمعة بعد أن حثت وحدات حماية الشعب الكردية دمشق على حماية المدينة، حيث توجد قوات أميركية، من خطر الهجمات التركية. وإذا رغبت القوات التركية في الهجوم على الدولة الإسلامية في آخر جيب لها بالأراضي السورية قرب الحدود العراقية فإنها ستحتاج أولاً لعبور ٢٥٠ كيلومتراً من الأرض الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد.

تركيا حصلت على أكثر مما تريد

وقال سونر جاجاياتي مدير البرنامج التركي بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى «حصل أردوغان على أكثر مما تفاوض عليه. لقد طلب من الولايات المتحدة التخلي عن وحدات حماية الشعب الكردية وليس الانسحاب من سوريا». وظل أردوغان يدعم المعارضة السورية لسنوات في مسعاها للإطاحة ببشار الأسد لكن الرئيس السوري رسخ وجوده بدعم من طهران وموسكو حتى رغم بقاء المناطق الشمالية والشرقية، بما فيها حقول النفط السورية،

بعيدة عن سيطرته حتى الآن. وفي إطار تقييمها للتحدي الجديد، تخوض تركيا محادثات مكثفة مع واشنطن وموسكو. وتنتظر تركيا زيارة مسؤولين عسكريين أميركيين للبلاد خلال أيام منهم بولتون وربما أيضاً المبعوث الأميركي لسوريا جيمس جيفري. وقال المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه أردوغان إن رئيس المخابرات ووزيري الدفاع والخارجية سيزورون موسكو غداً السبت. وقال مسؤول أمني تركي «ستكون صعبة بالطبع. المسألة برمتها تحتاج لإعادة تخطيط من البداية». وقال مسؤول أميركي إن المخططين العسكريين يعدون خططاً قد تشهد انسحاباً يستغرق سبعة أشهر. وذكر شخص مطلع على المناقشات أن أحد المقترحات التي يجري بحثها هي فترة انسحاب تستغرق ١٢٠ يوماً. وتسعى واشنطن أيضاً لحل مسألة الأسلحة التي قدمتها لوحدات حماية الشعب وتعهدت باستعادتها بعد انتهاء الحملة ضد الدولة الإسلامية. وتقول تركيا إنه ينبغي جمع الأسلحة حتى لا تستخدم ضد قواتها لكن المسؤولين الأميركيين يقولون إنهم لا يمكنهم نزع أسلحة حلفائهم ما دامت الحرب لم تنته بعد.

العملية العسكرية في سوريا

وأعلن أردوغان في الأسبوع الماضي أن بلاده ستؤجل عمليتها العسكرية المزمعة ضد وحدات حماية الشعب الكردية في ضوء قرار ترامب. وشن الجيش التركي من قبل عمليتين عسكريتين في شمال سوريا مدعوماً بمسلحين من المعارضة السورية يؤيدون أنقرة. ففي عام ٢٠١٦، استهدف الجيش التركي تنظيم الدولة الإسلامية ومقاتلين أكراداً، وطرد في وقت سابق من العام الجاري المقاتلين الأكراد من منطقة عفرين. وقال جاجايتاي إن أنقرة والمعارضة السورية المسلحة لن يتمكنا بمفردهما من السيطرة على كل المنطقة التي ستتركها الولايات المتحدة. وستكون أولوية تركيا تأمين حدودها الجنوبية على الأرجح. وذكر المسؤول الأمني «إبعاد وحدات حماية الشعب عن الحدود واستئصال هذه العناصر لهما أهمية بالغة». كما شدد على الحاجة لتنسيق كبير بشأن من سيتولى ملء الفراغ في مناطق أخرى ستغادرها القوات الأميركية محذراً من احتمال ظهور مشكلات في المستقبل إن لم يتم التوصل لاتفاق. وقال مسؤول آخر «هل هذا انتصار كبير لتركيا؟ إنني غير متأكد الآن».

لقاء مصري إيراني في طهران يبحث التطورات الإقليمية والدولية

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/٢٨

بحث مساعد رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني (البرلمان)، حسين أمير عبد اللهيان مع مدير مكتب رعاية المصالح المصرية في طهران، ياسر عثمان، التطورات الإقليمية والدولية، في لقاء "نادر"، بالعاصمة طهران.

وقالت وكالة أنباء "فارس" الإيرانية الخميس إنه جرى خلال اللقاء "التباحث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك من قبل البلدين ومنها العلاقات البرلمانية فضلا عن التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتاكيد على أهمية دعم الشعب الفلسطيني".

كما تبادلا وجهات النظر حول التطورات الاقليمية والدولية، وفق المصدر ذاته.
ولا توجد علاقات دبلوماسية بين البلدين منذ عقود لكن الجانبين يعقدان على فترات متباعدة لقاءات مماثلة لتبادل وجهات النظر كان أحدثها في أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٧ بين المسؤولين نفسيهما.
ويأتي اللقاء بعد أيام من زيارة غير معلنة مسبقا للواء علي المملوك، رئيس مكتب الأمن الوطني بالنظام السوري، الأحد، التقى خلالها رئيس المخابرات المصرية، اللواء عباس كامل.
ومؤخرا، زار الرئيس السوداني، عمر البشير، سوريا، وقابل رئيس النظام السوري، بشار الأسد، كأول رئيس عربي يزور دمشق منذ احتجاجات ٢٠١١.
كما أعلنت كل من الإمارات والبحرين عودة العمل في سفارتيهما في دمشق رغم تجميد الجامعة العربية منذ ٢٠١١ مقعد سوريا، على خلفية لجوء الأسد إلى القوة العسكرية لإخماد الاحتجاجات الشعبية المناهضة لحكمه.

نجاة "نتنياهو" من محاولة قتل أمام منزله

وكالة سما ـ ٢٠١٨/١٢/٢٨

نجا رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الجيش "بنيامين نتنياهو"، مساء الجمعة من محاولة قتل كانت تستهدفه أمام منزل في قساريا قضاء حيفا.
وأفادت القناة "الثانية العبرية"، أن الشرطة الإسرائيلية، اعتقلت إسرائيلي ملثمٌ قرب منزل نتنياهو بعد أن صدح بأعلى صوته "أريد أن أقتل نتنياهو".
وذكرت القناة أن الشاب الإسرائيلي ملثم أثار حالة من الذعر في صفوف الإسرائيليين قرب منزل نتنياهو بعد أن صرخ في وجه حراس المنزل بالقول "أريد ان أقتل نتنياهو".
ووفقا للقناة العبرية، قام حراس منزل نتنياهو بمهاجمته واعتقاله قبل أن يهددهم بتفجير نفسه حيث قال لهم مهدداً: "لا تقتربوا مني أنا أحمل حقيبة مفخخة"، الأمر الذي دفع حراس المنزل، لاستدعاء خبراء المتفجرات للمكان قبل أن يتم اعتقاله والتحقيق معه.

تقديرات إسرائيلية متضاربة بشأن تداعيات الغارات في سورية

العربي الجديد ـ ٢٠١٨/١٢/٢٩

في الوقت الذي تواصل تل أبيب التأكيد على مواصلتها عملياتها في سورية، قدمت أوساط إسرائيلية رسمية تقديرات متفاوتة إزاء ذلك، بين وجود مؤشرات تدل على تراجع الاهتمام الإيراني بالتمركز عسكريا في سورية، والاعتقاد بأن العمليات العسكرية يمكن أن تفضي إلى مواجهة شاملة.

فقد نقل معلق الشؤون العسكرية في قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة، ألون بن دافيد، الليلة الماضية عن مسؤول لم يتم الكشف عن هويته، قوله إن إسرائيل لاحظت مؤخرا أن الإيرانيين قلصوا من الإمكانيات والطاقات التي يستثمرونها لتعزيز وجودهم في سورية. وعزا المسؤول التوجه الإيراني الجديد إلى "يأس" إيران من إمكانية أن تنجح في تكريس وجودها العسكري في سورية بسبب الغارات المكثفة التي تنفذها إسرائيل، إلى جانب إحباط الإيرانيين من ردة الفعل الروسية على هذه الغارات.

وأشار بن دافيد إلى أن منظومة التنسيق الروسية الإسرائيلية تعمل جيدا، مشيراً إلى أن هناك ما يؤشر إلى أن التنديد الروسي بالغارات الإسرائيلية هو مجرد ضريبة كلامية تدفعها موسكو لرئيس النظام السوري، بشار الأسد وإيران.

وفي سياق متصل، قال وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي وعضو المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، تساحي هنغبي، إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أوضح لكل من الروس والأميركيين في أعقاب سقوط الطائرة الروسية قبل ثلاثة أشهر في محيط اللاذقية أن إسرائيل ستواصل العمل العسكري من أجل منع إيران من التمركز في سورية.

وخلال مقابلة أجرتها الليلة الماضية معه قناة التلفزة الرسمية "كان" أضاف هنغبي: "أوضحنا بشكل واضح وصريح أننا لن نسمح لإيران بالتمركز عسكريا في سورية بكل ثمن وبغض النظر عن النتيجة التي تترتب على سلوكنا"، مشددا على أنه لا يمكن لإسرائيل أن تسمح بنشوء ثلاث جبهات عسكرية ضدها، في إشارة أيضا إلى "حزب الله" في جنوب لبنان وحركة حماس في قطاع غزة.

ولفت هنغبي إلى أنه سبق لنتنياهو أن أقر بتنفيذ إسرائيل عمليات في عمق سورية حتى بعد سقوط الطائرة الروسية.

لكن المعلق العسكري بن كاسبيت أكد أن بعض المحافل الإسرائيلية ترى أن مواصلة العمل العسكري داخل سورية يمكن أن يفضي إلى مواجهة شاملة.

وأشار كاسبيت في تقرير نشرته النسخة العبرية لموقع "المونتور" اليوم إلى أنه على الرغم من أن إسرائيل تواصل العمل في سورية فإن الأمور يمكن أن تنقلب في أي لحظة نحو تصعيد غير مسبوق، مشيرا إلى أن حرص تل أبيب على مواصلة التشبث بخطوطها الحمراء في سورية قد يفضي إلى اندلاع مواجهة شاملة.

وأضاف أن تل أبيب لا تستبعد أن تفضي العمليات العسكرية إلى إسقاط طائرات مدنية تتحرك في الأجواء السورية، مشيرا إلى أنه في حال قامت الدفاعات الجوية التابعة لنظام الأسد بإطلاق مضاداتها صوب الطائرات الإسرائيلية المهاجمة، فإنه يمكن أن تصيب الطائرات المدنية، وبالتالي يتم تحميل تل أبيب المسؤولية عنها.

ونقل عن مصدر عسكري إسرائيلي كبير قوله "في حال قامت منظومات دفاع جوية باستهداف طائراتنا العاملة في سورية فسنقوم بتدميرها بغض النظر عن هويتها"، في إشارة إلى روسيا، التي تدير أيضا منظومات الدفاع الجوية "S300".

وحسب كاسبيت، فإن ما يعزز دافعية إسرائيل للعمل ضد الإيرانيين في سورية حقيقة أنهم يتواجدون على مسافات قريبة من الحدود وليس على مسافة ٨٠ كيلومترا، كما تعهد الروس.

إلى أنه على الرغم من أن القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تحاول التقليل من أهمية تداعيات قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، سحب قوات بلاده من سورية، إلا أن تل أبيب تعي تماما أن الخطوة الأميركية تؤثر بشكل كبير على الواقع هناك.

وفي السياق، ذكرت صحيفة "معاريف" أنه حسب المعلومات التي كشفت عنها روسيا، فإن إسرائيل أطلقت في غاراتها الأخيرة داخل سورية ١٦ صاروخا يحمل كل منها قنبلة ذكية من طراز "GBU 39" الأميركية الصنع، يتم إلقاؤها من طائرات "إف ١٦" النفاثة.

من ناحية ثانية، من المنتظر أن يصل إلى إسرائيل هذا الأسبوع مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، للتباحث مع القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية حول تداعيات الانسحاب الأميركي من سورية.

ويلتقي نتنياهو غدا الأحد في البرازيل وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، على هامش تنصيب الرئيس الجديد جايير بولسونارو للتباحث حول أنماط التنسيق المشترك في سورية، بعد الانسحاب الأميركي من هناك.

استطلاع جامعة هارفارد ومركز هاريس: ٥٩ % من الأمريكيين مع عزل ترامب

الأناضول ـ ٢٠١٨/١٢/٢٩

كشف استطلاع للرأي أن معظم الأمريكيين يريدون عزل الرئيس دونالد ترامب، أو إخضاعه رسميا لمراقبة الكونغرس.

وأفاد الاستطلاع بأن ٥٩ % ممن شملهم الاستطلاع أبدوا رغبتهم في ذلك، بحسب ما أفادت صحيفة "ذا هيل" الأمريكية، الجمعة.

في المقابل، قال ٤١ % إنه ينبغي للكونغرس عدم اتخاذ أي إجراء ضد الرئيس.

وأجري الاستطلاع على نحو مشترك بين مركز الدراسات السياسية الأمريكية بجامعة هارفارد، ومركز هاريس لاستطلاعات الرأي، في الولايات المتحدة.

وشمل الاستطلاع عينة من ١٤٧٣ ناخبا مسجلا، وأجري عبر الإنترنت خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ ديسمبر كانون الأول الجاري.

تأتي نتائج الاستطلاع في وقت يواجه فيه ترامب اتهامات تتعلق بتواطؤ حملته الانتخابية مع روسيا في انتخابات ٢٠١٦ التي أوصلته إلى البيت الأبيض.

كما اتهم الادعاء الفدرالي ترامب أوائل الشهر الجاري، في قضية منفصلة تتعلق بتقديم مدفوعات سرية لامرأتين تتهمانه بإقامة علاقات معهما، مقابل شراء صمتهما.

وبحسب وسائل إعلام أمريكية، فإن عزل الرئيس يحتاج إلى أغلبية الأصوات في مجلسي النواب والشيوخ.

قراءة في اتجاهات الأوضاع في الضفة الغربية

د. يوسف يونس . أمد . ٢٠١٨/١٢/٢٨

مؤشرات وإحصاءات :

١. انخفاض عدد العمليات الفدائية من ٩٦ عملية في ٢٠١٧ الى ٦٦ عملية منذ بداية ٢٠١٨. انخفاض في عدد القتلى الاسرائيليين، ١٣ في ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٤ في السنة الماضية. في ٢٠١٧ اعتقل ٢,٧٠٠ فلسطيني ، انتموا الى نحو ٧٠٠ مجموعة ، في مقابل اعتقال ٦٠٠ مجموعة عام ٢٠١٨ ، بعض هذه المجموعات كانت لها انتماء تنظيمي واضح وتوجيه من تنظيمات فلسطينية، معظمها جاءت بمبادرات فردية.

٢. بالمقارنة بين المجموعات التي اعتقلت مع عدد العمليات التي نفذت، يمكن اعتبار ان ذلك مؤشر على احباط إسرائيل نحو ٩٠% من العمليات، الا انه في المقابل يعتبر مؤشر على استمرار وجود البيئة المعادية للاحتلال في الأوساط الفلسطينية في الضفة الغربية في ظل إجراءات والاحتلال الاسرائيلي المتواصلة. وهذا ما اشارت اليه استطلاعات الرأي الاخيرة في الضفة حيث اعرب ٥٧% عن تأييدهم لاستئناف العمليات العسكرية؛ مقابل ٢٥% فقط لتأييد استئناف المسيرة السياسية؛ واعرب ٦٣% من سكان الضفة عن تحفظهم من التعاون الامني مع اسرائيل. وهذا ما أكده أيضا نداف أرغمان (رئيس جهاز الشاباك) الشهر الماضي اثناء اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست، حيث أوضح أن الهدوء في الضفة الغربية "مخادع" ، وبالرغم من احباط ٤٨٠ هجوما في العام الماضي ، واعتقال ٢١٩ خلية تابعة لحركة حماس ، واعتقال ٥٩٠ من العمليات الفردية الا انه اعتبر ان ذلك مؤشر على ازدياد المناخ الداعم للعمليات المعادية لإسرائيل.

٣. ما يحصل في الضفة يشكل تحولاً هاماً في سياق المواجهة مع الاحتلال مع استعادة أسلوب العمل الفدائي مع بروز النزعة الفردية، وهي التي تجلت في حوادث الدهس والطعن بالسكاكين وإطلاق النار، كما حدث مرارا في القدس، حيث الاحتكاك مع العسكريين والمستوطنين الإسرائيليين في حين تحاول الفصائل استثمار أو تجيير هذه العمليات الفردية لصالحها لتغطية قصورها أو عجزها .

٤. بالرغم من مسارعة الفصائل إلى تبني بعض العمليات إلى ان الكثير من المؤشرات تؤكد ان الفصائل لا زالت بعيدة عن تلك الموجات الفدائية، بالمعنى المباشر، بعد أن انحسر دورها، بحيث بات فعل حركة "حماس" يتركز في غزة، وفعل "فتح" يتركز في الضفة، بحيث إن كل حركة باتت تحسب بشكل دقيق تبعات أي نوع من أنواع المواجهة مع إسرائيل، في ظل تحول كل واحدة منهما إلى سلطة (فتح في الضفة وحماس في غزة)، مع أفول الفصائل الأخرى .

الوضع الفلسطيني والتصعيد العملياتي :

اعتبرت موجة العمليات الاخيرة من قبل الجمهور الفلسطيني عمليات بطولية مشروعة، وعزز اعلان حماس تبنيها لتلك العمليات، شعبيتها مقابل السلطة الفلسطينية التي تخشى من تصاعد المواجهات مع الجيش الاسرائيلي بما سيضعف موقفها أمام الجمهور الفلسطيني ومن ثم تدهور مكانتها السياسية.

وتتهم السلطة الفلسطينية حركة حماس بالمسؤولية عن التصعيد الأخير في الضفة الغربية مستهدفة استقرار الاوضاع، وصولا إلى اسقاط السلطة وتكرار تجربة غزة، بما يعرقل أهدافها الاستراتيجية لإقامة الدولة الفلسطينية وذلك في الوقت الذي تسعى فيه حركة حماس لتثبيت «التهدئة» في قطاع غزة.

وفي المقابل تتهم حركة حماس السلطة الفلسطينية بالمسؤولية عن تعقيد المشهد من خلال العقوبات التي فرضت على غزة ، والتي يعتبر الكثير من المراقبين انها كانت المحرك الأساسي وراء التوجهات التصعيدية لحركة حماس في الضفة الغربية.

واعتبر المراقبون ان توجهات حركة حماس التصعيدية "التكتيكية" تأتي استباقا لإجراءات "عقابية" اتخذتها السلطة ضد حكم حركة حماس في قطاع غزة، وآخرها حل المجلس التشريعي، وهو تكتيك مارسته حركة حماس في مرات عديدة بهدف كسب التأييد الشعبي من جهة، وإحراج السلطة من جهة ثانية.

وعكست هذه العمليات سلم اولويات حماس في الوقت الحالي من جهة تنفيذ أو تبني عمليات في الضفة الغربية مقابل الحفاظ على الهدوء في قطاع غزة، وجاءت تصريحات يحيى سنوار قائد حركة حماس في قطاع غزة، في اعقاب بلورة التفاهمات الأخيرة لوقف النار في قطاع غزة ، معتبرا ان "هذه التفاهمات لا تنطبق على الضفة".

وتراهن حماس على الشعور المتعاظم بالاحتقان لدى سكان الضفة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانونها، فضلا عن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة من اعتقالات واقتحامات وسط عجز واضح من السلطة الفلسطينية في التعاطي مع الوضع.

وتتبع حركة حماس في الضفة مسارين يتلاقيان في الهدف ذاته وهو القيام بعمليات مخططة وممنهجة تركز على استهداف الجنود الإسرائيليين، وهو ما ترجم في عمليتي "عوفرا" الاولى والثانية، والأولى، وعملية "البركان"، مع تجييش السكان للتظاهر، وهو ما بدا واضحا في المظاهرات التي خرجت في نابلس والخليل.

وكشفت الاجهزة الأمنية الاسرائيلية عن معلومات تتعلق بمساعي حماس لتصعيد عملياتها في الضفة الغربية ، حيث تم اعتقال المهندس أوس الرجوب، سكان الخليل، والذي تدرب ليصبح "مهندس" للعبوات الناسفة، وجرى تشغيله بصورة مباشرة من قطاع غزة، بدون صلة مع صلاح العاروري ومبعدي صفقة شاليط، في محاولة لتقصير التسلسل الهرمي القيادي وتحسين النتائج العملية، وذلك بعيدا عن التسلسل العملياتي السابق والذي يتم من خلال صلاح العاروري، بمساعدة عناصر في الضفة وعناصر من صفقة شاليط الذين ابعدوا إلى غزة. ووفق المصادر الأمنية الاسرائيلية فإن حماس تشدد الضغط على مؤيديها في الضفة لتنفيذ عمليات عسكرية، بدون الالتزام باتفاقيات التهدئة في غزة.

وبذلك يظهر بصورة واضحة مدى تأثير الانقسام على الخيارات الفلسطينية، فالمقاومة من جهة مطلوبة ضد الاحتلال ولكن ثمنها الذي ظهر من معاناة للسكان والإعلان عن إنشاء بؤر استيطانية جديدة ثمن باهظ، كما أن عدم المقاومة أيضاً له ثمنه حيث التسيّد الإسرائيلي والعربدة وانتشار الاستيطان. وبالتالي فنحن أمام معضلة، فإذا كانت المقاومة مشكلة وانعدامها مشكلة، وهذا هو الوضع الأسوأ الذي وضعتنا فيه إسرائيل جعل كل خياراتنا ليس أمامها سوى الخسارات. وفيما يقول مؤيدو حركة «حماس» وبعض الفصائل بضرورة العمل العسكري في

الضفة الغربية، ترى حركة «فتح» أن العمل العسكري هو مجموعة خسارات لن تستطيع مواجهة إسرائيل ولكن ستعطي لها مبرراً لفعل ما تريد.

وتسعى إسرائيل لاستغلال هذا المشهد الفلسطيني المنقسم لإظهار عدم أهلية الفلسطينيين لأقام دولتهم المستقلة، بسبب انقسامهم ووجود حركات إسلامية راديكالية فلسطينية، في ظل رأي عام عالمي معادي للاسلام الراديكالي، والتركيز على ارتباط تلك التنظيمات الفلسطينية بايران وحزب الله، ما يقحم القضية الفلسطينية بصورة مباشرة في التناقضات العربية والإقليمية، ما ينعكس سلبا على القضية الفلسطينية، باتجاه تهميشها على الخريطة الدولية.

ويبدو ان اسرائيل نجحت بالفعل في تعميق الانقسام الفلسطيني الداخلي وتحويله إلى مكون رئيسي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني ، ما انعكس باتجاه عجزهم عن مواجهة المشروع الاسرائيلي الاستراتيجي الذي أنهى حل الدولتين وانتهى معه حلم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، ولم يتبقى سوى سلطات حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة تقتصر صلاحياتها ونفوذها على ادارة الشؤون الحياتية اليومية للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

التصعيد العملياتي والموقف الاسرائيلي :

جاءت الهجمات الاخيرة في الضفة الغربية في ظل تصاعد ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلية، فالاعتقالات والاغتيالات وأعمال الإرهاب التي يرتكبها المستوطنون، وغياب الأفق السياسي، والتي شكلت جميعها عوامل عززت التصعيد في الضفة الغربية.

وتجاهل نتنياهو تحذيرات الجيش والأجهزة الأمنية الاسرائيلية من أن الهدوء في الضفة الغربية مضلل، والإحباط من سياسة إسرائيل آخذ في التزايد، وإضعاف السلطة الفلسطينية سيكون عامل مؤثر باتجاه تدهور الاوضاع في الضفة الغربية.

ووفق تقديرات الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية فإن، حالة اليأس العام، وغياب الأفق السياسي، والأزمة الاقتصادية، وجهود حركة حماس لنقل المواجهات للضفة الغربية، كلها يمكن أن تكون عوامل تدفع الشارع الفلسطيني نحو موجه جديدة من العنف. وذلك بالرغم من حالة التعب في الشارع الفلسطيني، وعدم وجود رغبة لديهم في الدخول في موجة عنف جديدة، وعدم وجود طاقة لدى الفلسطينيين لموجة جديدة من المواجهات.

وجاء اعلان نتنياهو عن نيته الرد على العمليات الاخيرة بمجموعة من الإجراءات والعقوبات الجماعية للسكان الفلسطينيين والتي تستهدف ارضاء اليمين الاسرائيلي والمستوطنين، ما يؤكد على الاهداف الانتخابية لتلك الإجراءات :

١. تشريع البؤر الاستيطانية وتوسيع المستوطنات القائمة : قررت حكومة نتنياهو تنظيم وضع أكثر من ٦٠ بؤرة استيطانية غير قانونية وأحياء استيطانية مبنية على أرض فلسطينية خاصة، وبموجبها ستتعهد إسرائيل بتزويد السكان بالخدمات وسيُسمح لوزير المالية بمنح ضمانات الرهن العقاري للمستوطنين لشراء شقق في هذه البؤر

الاستيطانية، التي سيتم تعيينها كمستوطنات دائمة، بالرغم من اعتراضات المستشار القانوني للحكومة والأجهزة الأمنية الاسرائيلية.

٢. طرد وإبعاد عائلات الفدائيين: تم تمرير مشروع قانون لطرد عائلات منفذي العمليات إلى قطاع غزة، على الرغم من اعتراض نداف ارغمان (رئيس الشاباك)، الذي اعتبر ان هذه الخطوة ستأتي بنتائج معاكسة وستزيد من حدة التوتر في الضفة الغربية. وظهرت الكثير من الأصوات المعارضة في اسرائيل لهذه الخطوة الذين اعتبروا انها ستكون تكرارا لأخطاء نتنياهو في صفقة شاليط التي قام بموجبها بإبعاد العشرات من نشطاء حماس بعد إطلاق سراحهم من السجون الاسرائيلية، والذين انضموا لاحقا إلى الجهود المبذولة لإعادة تأهيل الجناح العسكري لحركة حماس في الضفة الغربية مجددا، ويقف بعضهم خلف العمليات الأخيرة ، حسب ادعاءات الاستخبارات الاسرائيلية.

٣. أمر نتنياهو الجيش الإسرائيلي بتسريع هدم منازل منفذي العمليات ، رغم أن هذا الإجراء مثير للجدل وفعاليته مشكوك فيه ، فقد سبق في العام ٢٠٠٣ ان أوصت لجنة عينها رئيس الأركان آنذاك، موشيه بوجي يعلون، برئاسة اللواء أودي شاني، بوقف تدمير المنازل على أساس أنه لم يثبت أن عمليات الهدم ردعت، وقررت أن الضرر كان أكثر من الفائدة.

٤. اشارت اجهزة الأمن الاسرائيلية الى مسؤولية حركة حماس عن سلسلة العمليات الأخيرة في الضفة الغربية ، بدعم من غزة وتركيا ولبنان من خلال البنية التحتية التي يديرها صلاح العاروري. ونقل نتنياهو رسالة تحذير إلى حركة حماس مفادها أنه لن يقبل بوقف إطلاق النار في غزة مع استمرار الهجمات في الضفة الغربية، وهو التحذير الذي لم تأخذه حماس على محمل من الجد من خلال تصريحات قادة الحركة في غزة المؤكدة على استمرار المقاومة في الضفة الغربية. وقامت المعارضة الاسرائيلية بتحميل نتنياهو المسؤولية عن هذا الخطأ الاستراتيجي في إدارة الصراع مع حماس ، واعتبروا انه كان من المفترض ان يقوم بربط تفاهمات وقف إطلاق النار في قطاع غزة مع الضفة الغربية، لتجنب الطريق الالتفافي الذي سلكته حماس وقامت من خلاله بتصعيد عملياتها.

٥. اقتحام مدينة رام الله ، من قبل قوات الجيش الاسرائيلي ، وتفتيش بعض المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية ، في خطوة اعتبرت استفزازا خطيرا للسلطة الفلسطينية من جهة إحراجها أمام الشعب الفلسطيني واظهار عجزها عن الدفاع عن نفسها وعن شعبها.

تلك الإجراءات والعقوبات الجماعية جاءت مخالفة لموقف الاجهزة الأمنية والجيش الاسرائيلي، فقد أوصى رئيس الأركان غادي إيزنكوت ورئيس الشاباك نداف ارغمان بتركيز الجهود على منفذي العمليات والفصل بينهم وبين المدنيين والامتناع بقدر الامكان عن العقاب الجماعي باعتبار انه لن يؤدي إلى محاصرة موجة التصعيد العملياتية.

ومن الجدير بالذكر فقد تنوعت اساليب الجيش الاسرائيلي في مواجهة المقاومة الفلسطينية، فخلال الانتفاضة الأولى والثانية اعتمدت سياسة "ماكينة قص العشب" والتي استهدف ضرب البنية التحتية للتنظيمات الفلسطينية

من خلال عمليات الاعتقال الواسعة للنشطاء، في خريف ٢٠١٥ اندلعت في الضفة موجة عمليات بادر اليها مئات الشباب الذين عملوا بصورة فردية وبدون شبكة تنظيمية، واجهتها اسرائيل بطرق استخبارية اعتمدت فيها على المراقبة الإلكترونية للشبكات الاجتماعية.

ويمكن القول ان اجراءات الحكومة الاسرائيلية السابقة جاءت لتؤكد ان الموضوع الأمني، ليس هو الأساس الذي بنيت عليه تلك القرارات ، وإنما اتخذت لأغراض سياسية وانتخابية، فتلك القرارات والإجراءات السابقة التي اقدم عليها نتنياهو بحجة الرد على العمليات الفدائية الفلسطينية تجاهلت النتائج الكارثية التي قد تسببها، فاستخدام القوة والعقوبات الجماعية وتوسيع المستوطنات والسيطرة على الاراضي الفلسطينية من خلال المس بحقوق الملكية الخاصة ، وهدم البيوت ووسائل اخرى، سيؤدي إلى إغلاق الأفق السياسي وتقويض وضع السلطة الفلسطينية و تعزيز المناخ الذي سيؤدي إلى المزيد من العمليات الفدائية، والعودة مجددا إلى جولة جديدة من العنف تنهي حالة الاستقرار النسبي التي شهدتها الضفة الغربية لسنوات.

التداخل مع الجبهة الشمالية :

شهدت سنة ٢٠١٨ نجاح استراتيجي كبير للمحور الإيراني – السوري ، المدعوم من روسيا، والذي استطاع السيطرة على معظم الاراضي السورية واعادة الاستقرار للنظام. وبدأت تظهر الصعوبات ، في ضوء الضغط الذي تمارسه روسيا ضد اسرائيل لوقف عملياتها الجوية في سورية، منذ حادثة اسقاط الطائرة الروسية في شهر ايلول، مقابل تقليص النشاطات الإيرانية في سورية وخاصة تلك المتعلقة بتهريب قوافل الأسلحة الى حزب الله في لبنان. وفي المقابل لجأت إيران الى مخططات بديلة تعتمد على ثلاثة محاور :

• الأول في العراق : تكثيف الجهود في غرب العراق لنشر صواريخ بعيدة المدى، يمكنها أن تصل الى اسرائيل.

• الثاني في لبنان : حيث تسعى الى انشاء مصانع لتحسين مستوى دقة الصواريخ القديمة الموجودة لدى حزب الله.

• الثالث في الضفة الغربية : حيث تتواصل نشاطات حماس والجهاد الاسلامي بتوجيهات إيرانية لإقامة بنية تحتية تساهم في التصعيد العملياتي ضد الاهداف الاسرائيلية.

وتعتمد إيران بصورة كبيرة على المحاور الثلاثة السابقة في استراتيجيتها الدفاعية في مواجهة احتمالات قيام الولايات المتحدة أو إسرائيل بعمليات هجومية ضد المشروع النووي الإيراني ، ففي هذه الحالة ستلجأ إيران إلى الخيار المفضل لديها وهو استهداف إسرائيل بالتنسيق مع حلفاءها في المنطقة وخاصة حزب الله والتنظيمات الفلسطينية، ما يعني جبهتين وربما ثلاثة في وقت واحد.

في المقابل وبينما كان نتنياهو يأمل في استثمار عملية «درع الشمال» على الحدود مع لبنان في حملته الانتخابية المبكرة، في الشارع الاسرائيلي. الا ان تطورات التصعيد العملياتي في الضفة الغربية اعادت التركيز على الجبهة الأخطر استراتيجيا، خاصة وان العمليات الفدائية التي نفذت في الضفة الغربية هذه السنة أدت إلى مقتل ثلاثة عشر اسرائيلي وإصابة ٧٦، اكثر مما في جبهة غزة وفي جبهة الشمال معا.

ووفق المعلومات الاستخبارية فان ايران وحزب الله يواصلان جهودهما لاشعال الضفة الغربية بتصعيد العمليات الفدائية، باعتبار ان هذه الخطوة ستعرقل جهود وتوجهات إسرائيل للعمل على الجبهة الشمالية، وكشفت الاجهزة الأمنية الاسرائيلية عن معلومات استخبارية هامة تتعلق بتحركات إيران وحزب الله بالتنسيق صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، لتعزيز النشاطات العسكرية لحماس في الضفة الغربية.

وبذلك يمكن القول ان الضفة الغربية تم إقحامها في أتون صراع إقليمي محوره في إيران، وأضلاعه السياسية تعتمد على حزب الله والتنظيمات الفلسطينية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الاوضاع في الضفة الغربية بعيدا تلك المحاور.

الموقف الأمريكي

بينما اعتبرت بعض التقديرات ان قيام إسرائيل بزيادة انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني جاءت بهدف تكريس الأمر واقع لإجبار الفلسطينيين على قبول الخطة الأميركية وان الولايات المتحدة سوف تستغل اشتعال الأوضاع في الضفة الغربية لتهيئة الظروف لتمرير صفقة القرن، التي سبق أن سربت بعض تفاصيلها خلال الأشهر الماضية، لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الا ان تقديراتنا تشير الى ان التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة سواء المواجهات في غزة ، وعملية درع الشمال على الحدود اللبنانية الاسرائيلية، والعمليات الأخيرة في الضفة الغربية ، ودخول الحكومة الاسرائيلية في أزمة بسبب استقالة وزير الدفاع الاسرائيلي افيغدور ليبرمان ، وصولا إلى اعلان حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة في نيسان / ابريل ٢٠١٩ ، إضافة إلى تطورات الاوضاع في سورية، كلها عوامل ضاغطة على الادارة الامريكية لتأجيل اعلان ما يسمى "صفقة القرن" التي كانت تستعد لإطلاقها لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي. ويبدو ان هذا التأجيل جاء مناسبا لتوجهات نتنياهو الذي استطاع الحصول على مبتغاه واهدافه من ادارة الرئيس ترامب، وخاصة من جهة الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الامريكية اليها في خطوة تاريخية شكلت انجازا لنتنياهو وحكومته.

فقد اخطأت الإدارة الامريكية بالإقدام على هذه الخطوة الاستباقية بهدف تقديم المزايا مقدما للحكومة الاسرائيلية بهدف تشجيعها على قبول صفقة القرن، التي كانت ستضمن حتما تنازلات هامة من قبل حكومة إسرائيل، حسب التسريبات الامريكية. وبهذا الشكل فإنه يمكن القول ان نتنياهو "استلم البضاعة قبل ان يدفع الثمن"، ومن المفارقات ان نتنياهو أراد ان يحصل على المزيد من المكاسب عندما طلب من الادارة الامريكية المساعدة في تعجيل إجراءات تطبيع العلاقات الاسرائيلية – السعودية،. هو ما قوبل بالرفض الشديد من السلطات السعودية.

وبذلك يمكن القول ان نتنياهو سيتوجه الى الانتخابات المقبلة في إسرائيل كبطل ورمز لقوى اليمين الاسرائيلي، الحصان الأسود في الشارع الاسرائيلي، ولم يقدم أية تنازلات للفلسطينيين ، بل على العكس قام باجراءات قمعية ضدهم وواصل دعم المشروع الصهيوني الاستيطاني في الضفة الغربية.

نظرة استراتيجية :

• بالرغم من التقديرات التي تستبعد إمكانية انتقال الاوضاع الحالية في الضفة الغربية إلى مرحلة انتفاضة شاملة في ضوء عدة مؤشرات أهمها : محدودية العمليات من ناحية المكان، معظمها في رام الله، ومن ناحية ردود الفعل الشعبية، وغياب دعم السلطة الفلسطينية، في ضوء تخوفها من الخطر الذي يواجه استقرارها. اضافة إلى ان تعامل التنظيمات الفلسطينية مع الأمر من زاوية ضيقة تتعلق بمصالح تلك التنظيمات وصراعاتها الداخلية ، وليس وفق مصالح الشعب الفلسطيني. والمؤشر الأخير يتمثل في نجاح إسرائيل في تقليل نقاط التماس مع الشعب الفلسطيني، باستثناء تلك التي تتعلق بانتقال العمال إلى أماكنه ملهم في داخل إسرائيل والتي بالطبع من المستبعد ان تكون نقاط اشتباك جماهيري.

• قد لا نرى في الضفة الغربية جبهة عسكرية تنشأ على غرار جبهة غزة، وذلك بحكم الاختلاف بين الحالتين، إلا أن اتساع دائرة العنف وعودة ظاهرة العمليات التي يقوم بها أفراد خارج أي سيطرة في الضفة، سيكون واحداً من التحديات المقلقة لإسرائيل، ويلغي أي إمكانية للسيطرة الاستخبارية في هذا الاتجاه.

• احتمالات التصعيد في الضفة يمكن أن تنعكس على الاوضاع في قطاع غزة حيث تجري محاولات الوصول الى وقف اطلاق نار طويل المدى في قطاع غزة، وحسب تقديرات الاستخبارات الاسرائيلية، فان حماس تخشى من مواجهة شاملة مع إسرائيل واعتبرت ان استمرار تدفق الوقود والرواتب الى القطاع بتمويل من قطر يمكنه أن يساعد على الحفاظ على الهدوء النسبي. وتربط التوصل الى اتفاق طويل المدى بضمان الانجازات التي حددتها لنفسها كهدف: تخفيف كبير في الحصار على القطاع، تحسين واضح لوضع البنى التحتية المدنية هناك، والى جانب ذلك الحفاظ على قوتها العسكرية.

• اعتماد الحكومة الاسرائيلية للعقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، ارضاء لقوى اليمين الاسرائيلي مع اقتراب الانتخابات الاسرائيلية، تجعل من احتمالات تدهور الاوضاع خيارا محتملا وبقوة. وهذا ما اكدته الاستخبارات الاسرائيلية من خلال تحذيرها من احتمالات انفجار الاوضاع في الضفة الغربية، بسبب سياسة العقوبات الجماعية والتوسع الاستيطاني، والاعتقالات وهدم البيوت ، انسداد الأفق السياسي، تراجع الاقتصاد وزيادة عدد العاطلين عن العمل، والتي تدفع جميعها باتجاه تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية.

• التطورات الأخيرة في الضفة الغربية تضع تساؤلات أمام نجاعة المفهوم الاستراتيجي الاسرائيلي في إدارة النزاع دون "أفق سياسي"، والاعتماد على "الوضع الراهن" الوهمي، الذي تحت رعايته يتم التوسع الاستيطاني، تهيئة الظروف القانونية لضم مناطق في الضفة، وفي ظل غياب اعلان اسرائيلي رسمي عن تفضيل حل الدولة الواحدة وغياب أية توجهات اسرائيلية لإحياء مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، لا يمكن لاسرائيل الاعتماد على مفهوم "الوضع الراهن"، المرتكز إلى سياسة تحسين شروط الحياة المعيشة للسكان الفلسطينيين، لضمان الحفاظ على الهدوء الامني دون تحديد اهداف سياسية واضحة وفي ظل الامتناع عن المفاوضات.

• إسرائيل غير معنية بانهيار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك فيما يتعلق بحركة حماس في قطاع غزة، فالبديل في كلا الحالتين يمثل خطرا استراتيجيا على إسرائيل، فإعادة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة تعني تحمل المسؤولية عن حوالي خمسة ملايين فلسطيني، اضافة إلى الخطر الأكبر والمتمثل في نهاية

المشروع اليميني – الصهيوني الساعي إلى الانفصال عن الفلسطينيين وابقاؤهم في مناطق خاضعة للحكم الذاتي، وهو الأمر الذي تسعى اليه الحكومة الاسرائيلية من خلال اجراءاتها المتواصلة والمتسارعة في ضم الأرض وإقامة المستوطنات واضعاف السلطة الفلسطينية وليس إنهائها، مع اختصار دورها في ادارة الأمور الحياتية للمواطنين الفلسطينيين واستمرار التنسيق الامني مع الاسرائيليين. مع ضرورة الحفاظ على استمرار الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما يضمن استمرار حالة الضعف وتعميق الأزمة الفلسطينية.

• وبالرغم من كل الادعاءات فان وجود سلطة فلسطينية مستقرة يشكل مصلحة استراتيجية اسرائيلية في ظل الاعتراضات الكبيرة من الجيش والأجهزة الامنية الاسرائيلية على خيار استمرار أو اعادة احتلال الضفة الغربية الذي يعتبرون انه سيكون خطأ استراتيجي ومصيبة وطنية تهدد مستقبل إسرائيل، وهذا ما عبر عنه ضباط اسرائيليين كبار في مذكرة نشرتها الصحف الاسرائيلية، قائمة الموقعين ضمت: اثنان من رؤساء الموساد، مسؤولين كبار في جهاز الامن العام "الشاباك"، قادة سابقين في الجيش الاسرائيلي.

• وبالرغم من ضعف السلطة الفلسطينية وتصاعد نشاطات حركةَ حماس في الضفة الغربية، بصورة تدريجية، وبشكل مواز لاستمرار سيطرتها في قطاع غزة، الا ان التطورات الاخيرة تثبت انه لا يمكن استبعاد دور السلطة الفلسطينية في صياغة مستقبل قطاع غزة.

• الفراغ السياسي يسمح للمستوطنين الضغط على الحكومة لتنفيذ خطوات ومشاريع استيطانية جديدة، تؤثر على حياة المواطنين الفلسطينيين وفي التنسيق مع اجهزة امن السلطة الفلسطينية، والذي ساهم في الاستقرار النسبي للأوضاع لفترة طويلة في الضفة.

• الاضطراب الذي يميز المشهد وتداخل الاستراتيجي والتكتيكي في حسابات كل الأطراف يضع علامات استفهام حول قدرة أي طرف على توجيه الاوضاع والسيطرة عليها، ورغم مظاهر الضعف التي يتسم بها الفلسطينيون ، في ظل معادلة دولية واقليمية غير متوازنة، دفعت بالقضية الفلسطينية إلى هامش الأجندة الدولية، الا ان الفلسطينيين يمتلكون أوراق قوة بإمكانهم استغلالها لتحسين وضعهم بما يخدم مصالحهم الاستراتيجية.

انتخابات قادمة لإسرائيل والفلسطينيين

جهاد الخازن ـ الحياة ـ ٢٠١٨/١٢/٢٩

الرئيس محمود عباس تعهد بتنفيذ قرار لمحكمة فلسطينية دعت الى حلّ البرلمان الذي تسيطر عليه «حماس» منذ فوزها بانتخابات ٢٠٠٦. «حماس» بعد ذلك طردت السلطة الوطنية من قطاع غزة لتبقى تدير القطاع كما تريد. السلطة تعمل من رام الله ولها اعتراف دولي يضم غالبية تريد قيام دولة فلسطينية مستقلة.

الرئيس عباس قال في اجتماع لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله «إننا لجأنا الى المحكمة الدستورية وهي قررت حلّ البرلمان والدعوة الى انتخابات برلمانية جديدة خلال ستة أشهر، وعلينا تنفيذ قرار المحكمة».

الرئيس الفلسطيني اتهم حماس بعرقلة جهود مصر لإعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. ربما كان حلّ البرلمان خطوة لإرغام حماس على قبول الوساطة المصرية لإنهاء التصادم بين حماس والسلطة الوطنية.

في قطاع غزة اجتمع نواب «حماس» الموجودون هناك إلا أن النواب المستقلين ومعهم نواب فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قاطعوا الجلسة احتجاجاً على مواقف «حماس» التي تقتصر سلطتها على القطاع.

أعضاء في حماس قالوا إن حلّ البرلمان الفلسطيني دعوة الى الفوضى، وزادوا إن المجلس الحالي يحلّ عندما ينتخب الفلسطينيون برلماناً جديداً.

في اسرائيل قال رؤساء الأحزاب المشاركة في حكومة الإرهابي بنيامين نتانياهو إنهم اتفقوا هذا الأسبوع على حلّ البرلمان وإجراء انتخابات نيابية جديدة في موعد أقصاه أوائل نيسان (ابريل) المقبل.

نتانياهو سيحاول العودة الى الحكم للمرة الرابعة على التوالي بعد وزارته الأولى بين ١٩٩٦ و١٩٩٩. هو كان يريد أن يكمل البرلمان الحالي مدته التي تنتهي في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩ إلا أن الأحزاب الحكومية الأخرى كان لها رأي آخر وهو اضطر الى الإذعان لحلفائه، وجميعهم من أقصى اليمين ويضمون أحزاباً إرهابية مثل نتانياهو وليكود.

التحالف الحزبي الحاكم له غالبية محدودة جداً في الكنيست الذي كان أصدر قانوناً للخدمة العسكرية ينص على تجنيد المنتمين الى الأحزاب الدينية المتطرفة في الجيش، إلا أن هؤلاء لا يريدون الخدمة العسكرية خوفاً من أن يواجهوا احتمال العمل لدولة علمانية.

آخر ما قرأت من استفتاءات الرأي العام في اسرائيل يشير الى أن نتانياهو سيفوز مع حلفائه بغالبية في البرلمان المقبل، وإذا حصل هذا فسيصبح نتانياهو رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي عمل أطول فترة في الحكم.

طبعاً نتانياهو يواجه تهم الفساد والرشوة، والشرطة اقترحت أن يُحاكم، والأرجح أن يمثل أمام القضاء في التهم الموجهة اليه. أهم من هذا أن حكومة نتانياهو تتمتع بغالبية ٦١ صوتاً في الكنيست الذي يضم ١٢٠ عضواً. إذا سارت محاكمة نتانياهو بتهمة الفساد فالأرجح أن يخسر رئاسة الوزارة، خصوصاً بعد استقالة افيغدور ليبرمان من عمله وزيراً للدفاع لأن الحكومة لم تحاول أن تشن حملة عسكرية على الفلسطينيين الذين يطلقون الصواريخ على المستوطنات الاسرائيلية عبر حدود القطاع.

مضى يوم توقعنا فيه سلاماً بين الفلسطينيين واسرائيل، إلا أن رئيس الوزراء في حينه اسحق رابين قتِل بيد اسرائيلي متطرف والفرصة ضاعت. لن تكون هناك دولة فلسطينية طالما أن الرئيس دونالد ترامب متحالف مع الإرهابي نتانياهو، ويعد بخطة سلام شامل، أرجح شخصياً أن نتانياهو كتبها له.

في هذا الوضع أتمنى لو تقوم مصر بدور أكبر في العمل للوحدة الفلسطينية في مواجهة اسرائيل، أو حكومة نتانياهو تحديداً، وأتمنى أيضاً أن تساعد الدول العربية القادرة مصر على إنجاز المهمة.

حل الكنيست... وحل التشريعي

نبيل عمرو . الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١٢/٢٩

في يوم واحد وبالمصادفة، صدر قرار فلسطيني نُسب إلى المحكمة الدستورية يقضي بحل المجلس التشريعي والذهاب إلى انتخابات خلال ٦ أشهر، وبعد ساعات صدر قرار إسرائيلي بحل الكنيست والتوجه إلى انتخابات عامة خلال ٤ أشهر.

السيناريو الإسرائيلي واضح الخطوات والأهداف، وحين يتحدد موعد لانتخابات مبكرة فلا مجال للتراجع عنه أو استبداله، وهذا واحد من عوامل رسوخ المؤسسة التشريعية الأولى في إسرائيل.

أهداف الذهاب إلى انتخابات مبكرة حددتها حالة الائتلاف الحكومي اليميني الذي يقوده نتنياهو والذي لا يستطيع الاستمرار في حكم إسرائيل واتخاذ قرارات أساسية بأغلبية صوت واحد، كما تحددها أجندة نتنياهو «الشخصية» الذي برع في حشد كل مقومات بقائه على رأس الحكومة الإسرائيلية؛ وأهمها في هذه الفترة الهروب من القضاء، الذي قد يرسله إلى البيت حال تقديمه للمحاكمة حيث تنتظره ٤ قضايا كبرى، وتقديرات نتنياهو ترى أن فوزه في الانتخابات قد يعطل هذا الأمر أو يؤجله، ومن هنا، وإلى أن تجرى الانتخابات في إسرائيل، ستشهد عرضاً مثيراً لأحزاب تنشأ وأخرى تتفكك، وتحالفات تقام وأخرى تستبدل، ومتقاعدين ذوي بريق يقترحون أنفسهم بدائل وأتتهم الفرصة للعودة إلى الكاميرا بعد انحسارها عنهم لسنوات.

أما بالنسبة للفلسطينيين الذين حلت شرعيتهم المعترف بها برلمانهم الذي لم يكن يعمل أصلاً، فقد سكبت هذه الخطوة زيتاً إضافياً على النار المشتعلة أصلاً في بنائهم السياسي. ورغم قول المعترضين على قرار الحل إنهم لا يهابون الانتخابات بل إنهم على استعداد لخوضها، فإن تعاملهم مع القرار أظهر كم أن اعتراضهم على الوسيلة أقوى وأفعل من موافقتهم على الهدف، مما يستوجب جهداً مضاعفاً لا بد من أن يقوم به الوسطاء وفي مقدمتهم مصر، ليس لإجراء مصالحة شاملة كما كانوا يفعلون في السابق، بل لمعالجة إشكالية الانتخابات؛ إما ببلورة تفاهم على إجرائها وتوفير ضمانات للالتزام باحترام نتائجها، أو بإخضاع الموعد الذي حددته المحكمة الدستورية إلى سلسلة من التأجيلات تذيب الأمر وتضيفه إلى قائمة الأمور المستحيلة المعلقة على تحقيق المصالحة الشاملة التي لا تزال حتى الآن بعيدة المنال؛ بل في تراجع مطرد.

غير أن الحكاية لا تتوقف عند هذا الأمر، فهنالك غموض في أمور أخرى مهمة تحدد جدوى الانتخابات وكيفية إجرائها والتعامل مع نتائجها.

هنالك أقوال تصدر عن مسؤولين رسميين من رام الله تفصح عن أن المقصود بالانتخابات ليس المجلس التشريعي، ولا رئاسة السلطة؛ وإنما انتخابات على هيئة جديدة تسمى «الهيئة التأسيسية لبرلمان الدولة»، وهذا يعني لو تم التوجه إليه فعلاً انقلاباً جذرياً على كل ما بني على «أوسلو» التي أنجبت المجلس التشريعي والحكومة والعلاقات الشاملة مع إسرائيل، وبقدر ما يمكن هذا الانقلاب من يدعون إليه من القول إنه يجسد انتقالاً دستورياً من مرحلة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة، إلا إن المحظور الذي يتعين التدقيق فيه يتجسد في

نقل الحالة الفلسطينية من وضع فيه مؤسسات فعلية ولكنها رغم تعثرها تعمل، والوزارات هي التجسيد لذلك، إلى وضع يطغى فيه الرمزي على الحقيقي، دون أن ننسى أن الانتقال إلى واقع الدولة لا يتم بقرار، ولو كان الأمر كذلك؛ فماذا سيضاف على القرار التاريخي بإعلان الدولة والاستقلال من خلال المجلس الوطني الذي هو البرلمان الأكثر شرعية وصدقية في الحياة السياسية الفلسطينية.

خلال الأشهر الستة المحددة لإجراء الانتخابات يتعين على الفلسطينيين، خصوصاً أصحاب القرار الشرعي الذي يمثله الرئيس محمود عباس، الإجابة عن كثير من الأسئلة التي نشأت فور إعلان قرار حل المجلس التشريعي، وزادتها إلحاحاً الصيغة العامة والمبهمة للانتخابات المنشودة... أولها: هل هي انتخابات لمجلس تشريعي جديد يحل محل القديم؟ هل سيشارك الكل الفلسطيني في انتخابات عامة، وحال عدم مشاركة «حماس»، فهل ستتم الانتخابات في الضفة وحدها؟ وعلى أي قانون ستتم الانتخابات: «الدوائر» الذي جرت عليه الأولى، أم «المختلط» الذي جرت عليه الثانية، أم «القائمة النسبية الكاملة» الذي أثبتت التجربة أنه الأكثر استجابة للواقع الفلسطيني. وماذا بشأن «الرئاسية»؛ هل ستجرى مع «التشريعية» كما حدث في عهد عرفات، أم بعدها، أم سيكتفى برئاسة المنظمة رئاسةً تلقائية للحالة الفلسطينية بوضعها الراهن؟

حتى الآن لم يجب بصورة قاطعة عن أي من هذه الأسئلة، وبوسعنا القول لتبرير ذلك: «لا يزال لدينا متسع من الوقت للحصول على الأجوبة»، وإذا ما نظر للأمر من زاوية سياسية بما تفرض من حسابات، فينبغي ألا تغيب عن التحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي ستظهر قبل أن يذهب الفلسطينيون أو لا يذهبون إلى انتخابات، والمتوقع ليس مبشراً ولو بقدر ضئيل من الخير، إضافة إلى احتمال أن يلقي ترمب بقنبلة «صفقة العصر» التي سيكون لها؛ قبِل الفلسطينيون أم لم يقبلوا، أثر كبير على السياسة الفلسطينية والتركيبة التي ستحمل مهامها وأعباءها الثقيلة المقبلة.

زوال أقدم الأحزاب الإسرائيلية

برهوم جرايسي ـ الغد الأردنية ـ ٢٠١٨/١٢/٢٩

استطلاعات الرأي الإسرائيلية ليست نزيهة، وهذا استنتاج ليس حديثا، فنتائج الاستطلاعات التي تنشر على الملأ، تغازل الجهة المبادرة والممولة لهذه الاستطلاعات. كما أن هناك معاهد لديها توجهات، وتهتم بنشر نتائج تتناغم مع مواقفها. ولكن كثرة هذه الاستطلاعات تختلق أيضا رأيا عاما؛ وتفرض أجواء سياسية تخدم هذا التوجه أو ذاك. ولكن ما نراه منذ أكثر من عام، هو شبه توافق بين كل هذه الاستطلاعات، على أن الحزب الأقدم، المؤسس للكيان الإسرائيلي، "العمل"، في طريقه إلى الزوال، أو في أحسن أحواله، سيكون حزبا على هامش التركيبة البرلمانية.

فحزب "العمل"، انفرد تقريبا في الحكم، في السنوات الـ ٢٩ الأولى لإسرائيل. وهو من وضع وثبّت كل السياسات العنصرية الاقتلاعية، وقاد الحروب التوسعية، وهو الحزب الذي وضع كل "القوانين" التي هدفت إلى مصادرة الغالبية الساحقة جدا من أراضي فلسطينيي ٤٨، وأراضي القرى المدمرة، وغيرها. ولذا فإن كل السياسات التي نراها في السنوات الأخيرة، زرع بذورها حزب "العمل"، بتسمياته المتعددة على مر السنين.

وقد ضعُف هذا الحزب من حيث التمثيل البرلماني، ابتداء من انتخابات ١٩٩٦، التي جرت فيها أول انتخابات مباشرة لرئيس الحكومة، وهو النظام الذي انتهى بعد انتخابات ٢٠٠١، التي كانت لرئاسة الحكومة وحدها. ففي البداية كان تراجعه بفعل هذا النظام الانتخابي، الذي تنازل فيه الحزبان الأكبران، "العمل" و"الليكود" عن أصوات للقائمة لصالح أحزاب صغيرة، لغرض حصول تأييدها للمرشح لرئاسة الحكومة.

ولكن بعد ذلك، فإن "العمل" بدأ يدفع ثمن تلعثمه السياسي، وتماشيه لليمين الاستيطاني. أضف إلى هذا غياب القيادة التاريخية للحزب، دون أن يكون بديل لها، تحظى بنجومية سياسية شعبية؛ فمنذ العام ٢٠٠١ وحتى الآن، كان للحزب ٩ رؤساء، ولم يستطع أي منهم استعادة قوة الحزب البرلمانية السابقة، ولو جزئيا.

وفي انتخابات العام ٢٠١٥، أقام الحزب تحالفا مع حزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، وأطلق عليه "المعسكر الصهيوني"، وحقق النتيجة الأعلى للحزب منذ انتخابات ٢٠١٣، بحصوله على ٢٤ مقعدا، منها ١٩ مقعدا لحزب "العمل". أما الآن، فإن كل استطلاعات الرأي تتنبأ لهذا التحالف، حصوله على ما بين ٧ مقاعد كأدنى نتيجة، إلى حوالي ١٤ مقعدا، كنتيجة أعلى، وهي ليست كلها لحزب "العمل".

إلا أن الحزب لم يستثمر هذه القفزة النسبية في التمثيل، ولم يطرح بديلا لأجندة حكومة اليمين الاستيطاني بزعامة بنيامين نتنياهو. وفي مراجعة لأداء الحزب في عملية سن القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، نجد أن معارضته كانت ضعيفة، بين التغيب عن جلسات التصويت، أو تأييد هذه القوانين، فمعارضته الفعلية لها كانت أقل من ٤٠ %.

وبالإمكان القول، إن الغالبية الكبيرة من الأحزاب التي ظهرت فجأة، في العقود الثلاثة الأخيرة، وزالت، أو ما تزال، حصلت على غالبية تمثيلها من معاقل حزب "العمل"، وخاصة في منطقة تل أبيب الكبرى. وهذا الحال

مستمر، ويظهر جليا في استطلاعات الرأي. ومثال على هذا، هي القوة التي يحصل على الحزب الجديد الذي أقامه رئيس أركان جيش الاحتلال السابق بيني غانتس، ما بين ١٣ إلى ١٦ مقعدا، مقابل انهيار تمثيل "المعسكر الصهيوني" بأكثر من نصف مقاعده.

هذا لا يعني أنه كان أمل ما من هذا الحزب الصهيوني، في قيادة بديلة لما نراه حاليا. بل إنه اثبات على التطرف المتزايد لدى الجمهور الإسرائيلي، الذي يختار أكثر فأكثر، الأحزاب ذات الخطاب الأشد تطرفا، في حين أن قسما من الجمهور، الذي بالإمكان القول إن لديه تطلعات "سلامية" نسبيا، يئس من حالة السياسة الإسرائيلية، ولا يتجه إلى صناديق الاقتراع، لأنه لا يرى عنوانا له.

من السابق لأوانه حسم تركيبة البرلمان الإسرائيلي المقبلة، ولكن ما هو واضح حتى الآن، أن البرلمان سيكون أكثر تشرذما، ما سيقود الى أزمات أكثر، لدى تشكيل الحكومة، ومستقبلا خلال سير عملها.

الانسحاب الأميركي من سوريا وأبعاده

أسعد أبو خليل ـ الأخبار ـ ٢٠١٨/١٢/٢٩

أثار القرار الأميركي المُفاجئ بالانسحاب من سوريا، مترافقاً مع قرار آخر بتقليص قوة الاحتلال الأميركي في أفغانستان، الكثير من الردود والاستنكار والاستفظاع، في العاصمة واشنطن وفي العالم العربي. ولم يكن الموعد المحدّد لوصول تلك القوّة الأميركيّة إلى سوريا معروفاً، وهو حتماً سبق الإعلان الأميركي الرسمي عام ٢٠١٤، عندما وافق الكونغرس على برنامج «تدريب وتجهيز» فصائل في قوّات المعارضة المسلّحة. والتدخّل والاحتلال الأميركي قلّما يبدأ بصفة احتلال أو حتى تدخّل مباشر أو إعلان حرب، إذ إنه يُغلَّف دوماً بعناوين استشارة ومساعدة. هاري ترومان أطلق على الحرب الأميركيّة المدّمِّرة ضد كوريا الشماليّة «عمل شرطة» وكان الاحتلال الأميركي لفيتنام قد بدأ تحت شعار «الاستشارة العسكريّة» للأصدقاء المحليّين.

أسباب التزييف في عناوين التدخّل العسكري الأميركي هي دستوريّة، إذ إن الدستورَ يخوّلُ الكونغرس، لا الرئيس، صلاحيّة إعلان الحرب. وعليه، إن الرؤساء الأميركيّين عبر التاريخ زيّفوا حروبهم الخارجيّة بعناوين مختلفة حتى لا يحتاج الرئيس إلى تقديم طلب رسمي للكونغرس لإعلان الحرب. ولم يُعلن الكونغرس الحرب رسميّاً إلا في خمس حروب فقط (ضد بريطانيا وإسبانيا والمكسيك ثم الحربَين العالميَّتين) مع أن أميركا خاضت أكثر من ١٤٠ حرباً وتدخلات عسكريّة في تاريخها، أي أن أميركا كانت في حالة حرب (مُعلنة أو غير مُعلنة في الغالب) في ٢٢٠ سنة من تاريخها، وهذا نحو ٩٣٪ من تاريخها (يكفي أن نتذكّر أن أميركا غزت لبنان مرتين في القرن الماضي). هذه جمهوريّة حربيّة وهي لم تتوقّف عن شن الحروب، المباشرة أو غير المباشرة، وخصوصاً منذ انتشائها بنصر الحرب العالميّة الثانية.

كانت الثقافة العربيّة (من خلال الإعلام) في الخمسينيّات والستينيّات تعترضُ على التدخّلات الأميركيّة في شؤون البلاد، في حين أن الإعلام العربي اليوم (تحت سيطرة النظام السعودي والقطري بالغالب) بات يعيبُ على الحكومة الأميركيّة إحجامها وتردّدها وانكفاءها ـ المزعوم ـ حول العالم. وعناوين بعض الصحف القطريّة هذا الأسبوع كانت تعبّرُ عن حالة حداد لانسحاب القوّات الأميركيّة من سوريا. إن العدد الرسمي للقوّات الأميركيّة في سوريا هو ٢٠٠٠ جندي فقط، لكن العدد هو أكثر من ذلك لأن العدد الرسمي يشمل هؤلاء الذين يشاركون في مهمّات غير سريّة، فيما هناك حتماً قوّات إضافيّة تشارك في عمليّات سريّة غير مُعلنة للمخابرات والقوّات الأميركيّة. لكن التدخّل الأميركي في سوريا سبق موعد الإعلان الرسمي، وقد أخطأ الأستاذ في جامعة هارفرد ستيفن ولت، في مقالته في مجلّة «فورين بوليسي»، عندما لاحظَ أن أميركا لا تكترث لمَن يحكم سوريا. أميركا لها طبعاً تاريخ من التدخلات والانقلابات في سوريا ابتداء من عام ١٩٤٩، ومن المؤكّد أن انقلاب الانفصال عام ١٩٦١ كان بدعم وتدبير مباشر من الحكومة الأميركيّة وإن كان الإفراج الأميركي الانتقائي عن الأرشيف لا يشمل ذلك (بعد).

نحن نعلم من «ويكيليكس» اليوم أن الحكومة الأميركيّة بدأت الإعداد لقلب النظام السوري قبل اندلاع الانتفاضة الشعبيّة والحرب السوريّة (على الأرجح أن تأريخ الحرب السوريّة سيلحظُ انطلاق مسارَين مختلفَين فيها: مسارُ انتفاضة شعبيّة سوريّة حقيقيّة ذات بعد اجتماعي ـ طبقي ـ سياسي وهي مبنيّة على معارضة ظلم نظام تحوّلَ من جمهوريّة إلى حكم عائلة وراثي، ومسارٌ مختلفٌ مُسيَّر من الأنظمة الخليجيّة والتحالف الأميركي ـ الإسرائيلي وهو استغلَّ الانتفاضة الشعبيّة، وقضى عليها في ما بعد، لتحقيق مآرب لا علاقة لها بالديموقراطيّة أو بإصلاح النظام السياسي في سوريا. والنظام السوري أراد خلط المسارَين لنفي الطابع الشعبي الحقيقي عن الانتفاضة، كما أن التحالف الخارجي خلط المسارَين ليُضفي على مؤامرته في التدخّل العسكري في سوريا طابع الانتفاضة الشعبيّة). نعلمُ اليوم أن الإدارة الأميركيّة في عهد بوش (إن لم يكن قبله) خطّطت لقلب النظام السوري وإثارة القلاقل في البلاد، لا بل إن تقريراً رسميّاً دبلوماسيّاً من ٢٠٠٦ يتحدّث عن استغلال جماعات جهاديّة ضد النظام، كما تحدّث عن إثارة الفتنة الطائفيّة (راجع الفصل الخاص بسوريا في كتاب «ملفات ويكيليكس»).

تفاصيل العمليّات السريّة لإدارة جورج بوش في سوريا لم يُكشف عن نقابها بعد، لكن إدارة باراك أوباما بدأت باكراً (بالاتفاق والتنسيق مع حكومة العدوّ وحكومتَي قطر والسعوديّة اللتين لم تكونا ـ حسب «نيويورك تايمز» ـ ترسلان أسلحة ومالاً إلى فصائل المعارضة المسلّحة من دون إذن من واشنطن) استغلال الوضع في سوريا لرفض أجندة ملائمة للتحالف الأميركي ـ الإسرائيلي. وأوكلت إدارة أوباما إلى المخابرات الأميركيّة عمليّات سريّة مع فصائل في المعارضة المسلّحة بقيمة مليار دولار في السنة. وعمليّات المخابرات كانت منفصلة عن عمليّات وزارة الدفاع الأميركيّة التي أدارتها قيادة المنطقة الوسطى من الأردن (بالتنسيق مع تركيا شمالاً). وقد نشرت أميركا قوّاتٍ لها في الأردن، وكان التجوال بين الحدود سهلاً في سنوات الحرب.

لكن موعد بداية العمليّات العسكريّة الأميركيّة يعود إلى زمن يسبق سنوات ٢٠١٤ و٢٠١٥، عندما بدأت الصحافة (بإذن من الحكومة) تسريب معلومات عن برامج تسليحيّة وتدريبيّة أميركيّة. وسيمور هرش تحدّث في مقالة في «لندن ريفيو أوف بوكس» (٧ يناير ٢٠١٦) عن أن العمليّات العسكريّة الأميركيّة بدأت في ٢٠١١ أو ٢٠١٢ عبر تهريب سلاح من ليبيا إلى سوريا (مصادر هرش في هذه المواضيع تعتمد غالباً على المخابرات الأميركيّة التي نجح هرش في بناء علاقة ثقة مع مصادر فيها عبر السنوات). لكن قرار الكونغرس عام ٢٠١٤ سرّعَ وتيرة المساعدة العسكريّة الأميركيّة للثوّار وزاد نوعيّة السلاح.

التدخّل العسكري الروسي، بالإضافة إلى تدخّل حلفاء النظام السوري، مقابل التحالف العريض الذي شكّلته أميركا ضد النظام، حوّل طبيعة الصراع وحوَّرَها وزاد في عناصر دوافع التدخّل العسكري الأميركي، لكن وجود القوّات الأميركيّة والروسيّة على أرض واحدة لم يكن محفوفاً بمخاطر المواجهة بينهما ـ كما توقّع كثيرون ـ ربّما لأن تفاهماً حدث بينهما على أصول اللعبة وعلى احترام الطرفَين دور الطرف الآخر في الحرب ضد «داعش» (وإن كانت الحكومة الأميركيّة وكل الإعلام الغربي يبالغون في حجم المساهمة الأميركيّة في الحرب ضد «داعش»). كما أن الطرفين أسّسا لقواعد لعب مبنيّة على احترام حق إسرائيل في العدوان على سوريا متى شاءت ولأسباب مختلفة (رغم إعلانات شحنات صواريخ روسيّة ورغم توقّعات في محور الممانعة بأن تنقلب

روسيا على إسرائيل في أي لحظة ـ كأن دوافع التدخّل الروسي في سوريا لها علاقة بالقضايا العربيّة أو الصراع مع إسرائيل ـ فإن فلاديمير بوتين حريص جداً على مصالح العدوّ الإسرائيلي ليس في فلسطين المحتلّة فقط، وإنما في كل المنطقة العربيّة، وهو شديد الإعجاب ببنيامين نتنياهو، كما صرّح بذلك دونالد ترامب بعد لقاء القمّة بينهما). كان قرار ترامب مفاجئاً ولم يعرف به كثيرون قبل صدوره (كالعادة، كان نتنياهو من القلّة التي علمت بقرار ترامب قبل صدوره، لكن إعلام الحكومة الإسرائيليّة بالقرارات الأميركيّة المهمة في السياسة الخارجيّة قبل صدورها بات عرفاً من الأعراف السياسيّة الأميركيّة. وكان جون كيري في المفاوضات التي خاضها للتوصّل إلى الاتفاق النووي الإيراني يتحدّث على الهاتف مع نتنياهو بصورة دوريّة، وكانت وفود أميركيّة رسميّة تنتقل إلى فلسطين المحتلّة للأخذ بالنصائح والإرشادات الإسرائيليّة). لكن ترامب يبدو أكثر حزماً وأكثر ثقة بالنفس بعد مرور سنتين على حكمه. يشعر بأنه بات يستطيع أن يعارض مشيئة جهاز الدولة العسكري ـ الاستخباري، وهذا من الممنوعات في السياسة الأميركيّة، وخصوصاً بعد تشكّل دولة الحرب الأميركيّة بعد ١١ أيلول. وثارت ثائرة الحزبين في الكونغرس ضد قرار ترامب، كما أن جوقة الصحافة السائدة وخبراء مراكز الأبحاث ومنظمات الاتجار بحقوق الإنسان مُجمعة على ضرورة الاستمرار في الاحتلال الأميركي في سوريا والعراق إلى ما لا نهاية. لا يرى ترامب ذلك، وهو نفّذَ ما فشل أوباما في تنفيذه من وعوده.

إن العناصر الأساسيّة الحقيقيّة في سياسة ترامب الخارجيّة كانت ـ ولا تزال ـ متأثّرة بالسياسات الخارجيّة التقليديّة للحزب الجمهوري قبل عهد ريغان؛ كان الحزب الجمهوري يمثّل سياسة الانعزاليّة والانكفاء في السياسة الخارجيّة قبل أن يسيطر يمين ريغان الجديد على الحزب ويُدخله في تحالف مع المسيحيّين الإيفانجيليّين. ترامب كان من معارضي الحروب الأميركيّة حول العالم ودعا إلى سحب الجنود الأميركيّين من الشرق الأوسط ومن كوريا الجنوبيّة ومن أوروبا لتوفير مال الخزينة وللابتعاد عن صراعات لم يرَ أنها تعود على الشعب الأميركي بالفائدة. وفيما كانت هيلاري كلينتون من صقور الكونغرس في تأييد الحروب والتدخلات الخارجيّة، كان ترامب من أوّل المجاهرين بمعارضة الحرب في العراق (التي حازت تأييد نسبة ٧٠٪ من الشعب الأميركي، فيما كانت نسبة تأييد الحرب ضد أفغانستان نحو ٩٠٪). وكان أوباما قد وعد بإنهاء الحرب في العراق وسحب الجنود من هناك، بالإضافة إلى أفغانستان (كما وعد أيضاً بإغلاق معسكر غوانتانامو). لكن أوباما خنث بوعوده ورضخ لمشيئة القيادة العسكريّة (التي أرادت إبقاء القوّات الأميركيّة وتعزيزها في العراق وأفغانستان، لكن القوى السياسيّة في العراق رفضت الوجود العسكري الأميركي على أراضيها، ما جعل من نوري المالكي ـ الذي كان مرشحاً أميركيّاً يخضع لامتحان أسبوعي من بوش حول ما يفعله في بغداد ـ شخصيّة مكروهة أميركيّاً).

تزامنَ قرار ترامب الجريء ـ بالمقياس الأميركي ـ مع قراره بالتخلّص من وزير دفاعه وتمتّعه بوزير خارجيّة مُطيع. واستقال المبعوث الأميركي لشؤون محاربة «داعش» (قبل أشهر فقط من تقاعده) اعتراضاً على قرار ترامب. وردّ فعل الإعلام الأميركي والكونغرس يظهر الوضع اللاديموقراطي الذي وصل إليه النظام السياسي الأميركي. يعترض ممثّلو الشعب هنا على قرار للرئيس المُنتخب (الذي هو القائد الأعلى والوحيد للقوّات المسلّحة، والذي تخضع له كل مؤسّسات فروع القوّات العسكريّة والاستخباريّة) إذا ما أتى معارضاً لمشيئة القيادة

العسكريّة ومزاجها (غير منتخبة وهي دستوريّاً تنفّذ القرارات ولا تصنعها، ودورها في السلطة التنفيذيّة استشاري محض). لكن شعبيّة ـ أو عبادة ـ المؤسّسة العسكريّة من الشعب الأميركي تجعل معارضة مشيئة قيادتها من الممنوعات السياسيّة، وخصوصاً من الحزب الديموقراطي الذي يُعتبر تصلّبه وتطرّفه في مسائل الأمن القومي مشكوكاً فيه من العامّة البيض.

إن انسحاب ترامب من سوريا يعود إلى فقدان صبره من وعود آلة الحرب الأميركيّة حول إنجازات مهمة وتحسّن في الأوضاع في سوريا وأفغانستان (التحسّن بمقياس نشر النفوذ والهيمنة الأميركيّة). والقيادة العسكريّة باتت تلجأ إلى حيلة معروفة عندما يخالف رئيس أميركي ـ أي رئيس ـ مشيئتها، إذ يعمد القادة العسكريّون الكبار إلى تسريب خبر معارضة الرئيس لمشيئة القيادة إلى الإعلام قبل صدور القرار الرسمي، ما يشكّل حالة ضغط عارمة من الكونغرس والإعلام والرأي العام، وهذا يؤدّي أحياناً إلى عكس قرار كان الرئيس يزمع اتخاذه (هذا ما حدث في إدارة أوباما الذي كان يريد أن يقلّص الوجود العسكري في أفغانستان، لكنه عاد ورضخ لمشيئة القيادة العسكريّة ووافق على زيادة عدد قوّات الاحتلال هناك. ومن الأكيد أن الوضع في أفغانستان لم يتحسّن وأنه لا يفصل بين استيلاء حركة «طالبان» على البلاد إلا الوجود الأميركي فيها).

أعلن ترامب في تسويغ قراره بالانسحاب من سوريا هزيمة «داعش»، ولا شكّ أن «داعش» مُني بهزيمة محقّقة في سوريا والعراق ولبنان (الدور الذي كان وسام الحسن يقوم به، بالتفاهم مع الحكومة الأميركيّة وحكومات الخليج، كان سيؤدّي إلى اختراق كبير في الساحة اللبنانيّة من قبل «داعش» و«النصرة» وخصوصاً أنه كان مسؤولاً عن تهريب مقاتلين وسلاح إلى سوريا في بداية الأزمة فيها، وهو ـ رغم تفجّع ونحيب بعض الإعلاميّات اللبنانيّات عليه على الهواء ـ مسؤول عن دماء لبنانيّة وسوريّة). لكن معارضي قرار ترامب، وخصوصاً الفصائل السوريّة المسلّحة التي تقف معزولة بعدما تخلّت أنظمة الخليج عنها، وبعدما باعتها الدول الغربيّة بعد استنفاد أغراضها، يتمنّون بقاء القوّات الأميركيّة لتعزيز الموقف التفاوضي للمعارضة السوريّة. وقد واجهت الإدارة الأميركيّة ضغوطاً إسرائيليّة (وصهيونيّة أميركيّة) من أجل الحفاظ على وجود أميركي عسكري في سوريا.

الصحافة الأميركيّة ساقت من جملة اعتراضاتها على قرار ترامب الخيبة الإسرائيليّة من القرار. «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» استفاضتا في الحديث عن عزلة إسرائيل والتخلّي عن إسرائيل والتوتّر الإسرائيلي من جراء الانسحاب الأميركي. لكن لو كان الأمر بيد إسرائيل، فإن على الولايات المتحدة نشر قوّات في كل البلدان العربيّة لحماية مصالحها ولضرب أعدائها. والوجود الأميركي في سوريا لم يكن متعلّقاً بضرب أعداء إسرائيل، بقدر ما كان مرتبطاً بالأجندة الأميركيّة في السيطرة على مقدّرات الشأن السوري عندما كان الافتراض السائد هنا أن النظام على وشك السقوط وأن ما على أميركا إلا أن ترث السلطة وتسلّمها لوكلائها المحليّين بالتوافق مع النظامين القطري والسعودي (أدّت الإدارة الأميركيّة على امتداد الصراع السوري المُدمِّر دور الحكم والمُصلح بين النظامين اللدودين، وكان تركيب دكاكين المعارضة الخارجيّة يعكس الرغبة الأميركيّة في الموازنة بين مصالح قطر والسعوديّة، وبين مصالحها هي).

تسود تساؤلات كثيرة هنا حول أبعاد القرار، والإعلام الأميركي نشر مبالغات فظيعة عن حجم المساهمة الأميركيّة (أو ما يُسمّى هنا قوّات «التحالف» كي لا ننسى مساهمات السويد والنروج والبحرين والدنمارك) في الحرب على «داعش». وقد دخلتُ في نقاش عقيم قبل أيّام مع مراسلة «نيويورك تايمز»، روكميني كاليماشي (المتخصّصة في شأن الحرب على «داعش»)، إذ نشرت أن قوّات «التحالف» هي التي طردت «داعش» من ٩٩٪ من الأرض التي كانت تحت سلطتها في سوريا والعراق. وعندما سألتُها عن هذا الرقم، لم تعطِ إجابة محددة وقالت إنها أدخلت في حسبانها المساهمات الكرديّة والقوات النظاميّة العراقيّة في المعادلة. أي كالعادة، لا تريد أميركا أن تعترف بأن القوات المعادية لها في المنطقة العربيّة هي التي ساهمت بالقسط الأكبر من الحرب الفعالة ضد «داعش» (كما ساهمت فيها قوّات مُتعارِضة في الحرب السوريّة، على المقلبين). وفي حسبان مختلف الأدوار في هزيمة «داعش»، يمكن اعتبار الدور الأميركي أنه كان الأقل فعالية لأن أميركا كانت تكتفي بالقصف الجوّي، فيما دفع الأكراد نحو ١٠٠٠٠ ضحيّة في الحرب (خسرت أميركا أربعة جنود في الحرب نفسها). لكن تقويم المعركة يجب أن يدخل في حسبانه العدد الهائل من الضحايا المدنيّين من السوريّين والسوريّات والعراقيّين والعراقيّات. لقد قتل القصف الأميركي في الحرب ضد «داعش» بين ١٨٤٥٦ و٢٨٠٩٣ مدنيّاً ومدنيّة في سوريا والعراق، حسب تقديرات موقع «إيروورز» الموثوق. وتدمير الرقّة جريمة حرب فظيعة تُضاف إلى جرائم الحرب المتراكمة في الحرب السوريّة.

إن التدخّل العسكري الأميركي في بلادنا، وفي غيرها، يكتسي شرعيّة لا تكتسيها تدخّلات من دول أخرى. تنطق أميركا باسم «شرعيّة دوليّة» وباسم «مجتمع دولي»، ويستبطن دعاة الاستعمار الأميركي في بلادنا هذا الخطاب فتصبح الأوامر والضغوط الأميركيّة «مشيئة المجتمع الدولي»، كأن ما يصدر عن أميركا (وأوروبا المنصاعة لها) خضعَ لمشورة دول أميركا اللاتينيّة وآسيا وأفريقيا. فاجأ المفكر اليساري العالمي، نوم (أو نعّوم في الصحافة العربيّة) تشومسكي، مريديه حول العالم قبل أيام عندما أعلن ـ للمرّة الثانية هذه السنة ـ تأييده الاحتلال العسكري الأميركي في سوريا باسم «حماية الأكراد». ومتى نقرّر كيف وأين تتوجّب المطالبة بتدخّل أميركي باسم حماية هذه الأقليّة أو تلك؟ وماذا عن حماية الأكثريّات؟ هل أبناء الأكثريّات وبناتها أدنى مرتبة في الإنسانيّة من الأقليّات؟ ولا يختلف منطق نوم تشومسكي عن مواقف مسؤولي الإدارات الأميركيّة الليبراليّين، مثل سامنتا باور، الذين واللواتي يطالبون بحروب وتدخلات عسكريّة أميركيّة حول العالم من منظور «الإنسانيّة». ثم متى كانت دوافع التدخلات الأميركيّة في أي بقعة في العالم إنسانيّة؟ ومتى أدّت التدخلات الأميركيّة إلى حل المشكلات لا إلى تفاقمها؟ وكم مات من الأبرياء في العمليّة الأميركيّة الإنقاذيّة في سوريا؟ ثم، ألا تكفي التجارب التاريخيّة العديدة كي نحكم على الرعاية الأميركيّة للأكراد بأنها زادت معاناة الأكراد، وانتهت دوماً إلى تخلٍّ وخداع أميركي نحوهم، وتركهم لأعدائهم؟

الأكراد ليسوا من دون حيلة، وتتحمّل القيادات السياسيّة للأكراد في العالم العربي المسؤوليّة عن تحالفات وخيارات سياسيّة زادت معاناة الأكراد، وزادت معاداة العرب لقضيّتهم العادلة. هل القيادة البارازانيّة القبليّة التقليديّة تتوقّع أن ينظر العرب بعين الرضى إلى تحالفها الصفيق مع أعداء العرب بمن فيهم العدوّ الإسرائيلي؟ إن

تحالف أقليّة مع أعداء العرب يزيد ولا يخفّف معاناة تلك الأقليّة. ومن المشكوك فيه أن تكون قوّة أميركيّة قوامها ألفا رجل تكفي لحماية الأكراد من أعدائهم الكثر. وماذا عن الحليف الأميركي، التركي الذي لا يقلّ معاداة للأكراد عن «داعش»؟

إن الانسحاب الأميركي من سوريا مؤشّر على نزعة استقلاليّة فرديّة جديدة في إدارة ترامب. هذه النزعة أغضبت إسرائيل وحلفاء أميركا من العرب. لكن القول إن سحب ٢٠٠٠ جندي يُنهي التدخّل العسكري الأميركي في سوريا مبالغ فيه. لأميركا حلفاء ووكلاء مطيعون، كما أن القواعد العسكريّة الأميركيّة المنتشرة في المنطقة (وقطر خير مُضيف لها) تسهّل لها تنفيذ ضربات عسكريّة متى شاءت. لكن مرّة أخرى منذ ٢٠٠١ يُسجّل لأميركا أن تدخلها العسكري فشل في تحقيق أهدافه. وهذا يزيد المعاناة النفسيّة لأنظمة الخليج ومثقّفيها من الليبراليّين العرب.

الولايات المتحدة تستعد لسحب قواتها من سورية: ما الذي يعنيه ذلك؟

ديفيد أ. ويمر ـ (مجلس الأطلسي) ـ ٢٠١٨/١٢/١٩

ستكون روسيا هي الرابح الأكبر من سحب القوات الأميركية من سورية، لأن حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة أصبحوا ينظرون إليها الآن بوصفها المحاور الدولي الوحيد القابل للبقاء. وعلى المستوى المحلي، يعني الانسحاب أن الولايات المتحدة باعت الأكراد، مع احتمال تصعيد تركي في شمال سورية. وليس لدى الأكراد خيار آخر الآن سوى التوصل إلى اتفاق مع دمشق. وهذا فوز كبير للأسد، الذي سيكون قادراً على استعادة حوالي ٢٥ % من الأراضي المتبقية الآن في أيدي قوات سورية الديمقراطية.

* * *

تشير تقارير وسائل الإعلام إلى أن إدارة ترامب بدأت التخطيط لسحب القوات المسلحة الأميركية من شمال شرق سورية، حيث يعتقد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأننا "هزمنا داعش في سورية".

في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) قالت السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض، سارة هاكابي ساندرز: "قبل خمس سنوات من اليوم، كان داعش قوة شديدة البأس والخطورة في الشرق الأوسط، والآن هزمت الولايات المتحدة الخلافة وجردتها من الأرض... وقد بدأنا بإعادة قوات الولايات المتحدة إلى الوطن بينما ننتقل إلى المرحلة التالية من هذه الحملة. وتقف الولايات المتحدة وحلفاؤنا على أهبة الاستعداد لإعادة الانخراط على جميع المستويات للدفاع عن المصالح الأميركية عند الضرورة". ووفقاً لمصادر من وزارة الدفاع الأميركية، فإن الولايات المتحدة أبلغت بالفعل بعض شركائها بنيتها سحب قواتها من سورية.

يأتي الانسحاب المحتمل بينما تستمر التهديدات باندلاع عنف جديد في الجزء الشمالي من سورية. ففي ١٧ كانون الأول (ديسمبر)، واصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحذيره من أن قواته سوف تتحرك قريباً لمهاجمة وحدات حماية الشعب الكردية وقوات سورية الديمقراطية، اللتين تعتبرها أنقرة منظمتين إرهابيتين تتعاونان مع حزب العمال الكردستاني عبر الحدود التركية السورية. وقد دعمت الولايات المتحدة قوات سورية الديمقراطية في الحملة ضد "داعش" منذ أواخر العام ٢٠١٥.

يوم يوم ١٤ كانون الأول (ديسمبر)، أجرى الرئيس الأميركي دونالد ترامب مكالمة هاتفية مع نظيره التركي أردوغان، في محاولة لتجنب هجوم تركي كان من الممكن أن يضع القوات الأميركية في تقاطع إطلاق النار. وخلال حضور مناسبة في مجلس الأطلسي في ١٧ كانون الأول (ديسمبر)، قلل المبعوث الأميركي إلى سورية، جيمس جيفري، من أهمية دعم الولايات المتحدة للميليشيات الكردية، وقال أن دعم واشنطن للمجموعات كان لـ"هدف محدد: هو هزيمة داعش". وحذر جيفري من أن على الأكراد السوريين أن يسعوا إلى "أن يصبحوا جزءاً من نسيج مجتمع سوري متغير"، بدلاً من السعي إلى إقامة دولة مستقلة. وأضاف جيفري أن الولايات المتحدة "لا تقيم علاقات دائمة مع الكيانات البديلة".

في وقت متأخر من يوم ١٨ كانون الأول (ديسمبر)، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أيضاً أنها وافقت على طلب تركيا شراء ١٤٠ صاروخ باتريوت والمعدات المرتبطة بها. وكانت خطط تركيا لشراء نظام الدفاع الصاروخي "أس-٤٠٠" من روسيا، وهي خطوة تعارضها الولايات المتحدة بشدة، قد وضعت مزيداً من الضغوط على علاقة كانت متوترة سلفاً بين البلدين بسبب الدعم الأميركي للأكراد السوريين. وجادلت أنقرة بأنه لم يكن أمامها خيار سوى شراء نظام "أس- ٤٠٠" الروسي، لأن واشنطن رفضت بيع تركيا صواريخها الخاصة. ويمكن أن تؤدي موافقة ١٨ كانون الأول (ديسمبر) هذه إلى تمهيد الطريق أمام حل الخلاف بين الدولتين.

يأتي احتمال تجدد العنف في شمال سورية في الوقت الذي ارتطم فيه مقترح سلام رئيسي بالعقبات في جنيف في ١٨ كانون الأول (ديسمبر). ولم يتحقق حتى الآن اقتراح مشترك تقدمت به روسيا وإيران وتركيا لإنشاء هيئة دستورية جديدة لسورية. وكان وزراء خارجية الدول الثلاث يأملون في تسليم قائمة بأعضاء اللجنة المحتملين إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، في الأسبوع الماضي قبل تقديمها إلى مجلس الأمن الدولي في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر). وتأمل روسيا وإيران وتركيا في مواصلة المحادثات حول اللجنة في العام الجديد. فيما يلي، يعلق خبراء "مجلس الأطلسي" على الأخبار التي تفيد بأن الولايات المتحدة تخطط للانسحاب من سورية.

• ويليام ف. فيشلر: كبير مستشاري برامج الشرق الأوسط في مجلس الأطلسي والمدير المؤقت لمركز رفيق الحريري للشرق الأوسط. ومن بين مناصبه السابقة، نائب مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب ونائب مساعد وزير الدفاع لمكافحة المخدرات والتهديدات العالمية.

"لن نغادر طالما كانت القوات الإيرانية تعمل خارج الحدود الإيرانية، وهذا يشمل الوكلاء والمليشيات الإيرانية". هذا ما قاله مستشار الأمن القومي جون بولتون في شهر أيلول (سبتمبر)، ملتزماً بأن القوات الأميركية سوف تبقى في سورية طالما بقيت القوات الإيرانية في ذلك البلد. وفي ١٧ كانون الأول (ديسمبر)، هنا في مجلس الأطلسي، دعا المبعوث الأميريكي الخاص إلى سورية، جيمس جيفري، مرة أخرى إلى الإطاحة بالقوات الإيرانية، مما يوحي بأن تلك القوات لم تغادر بعد. ولكن، بعد مرور ٤٨ ساعة، علمنا أن القوات الأميركية تستعد بالفعل لانسحاب "كامل" و "سريع" من سورية.

"سوف يشعر الأكراد الذين قاتلوا بفعالية إلى جانب القوات الأميركية ضد تنظيم الدولة الإسلامية بالخيانة مرة أخرى، بسبب هذا التحول إلى الاتجاه المعاكس في السياسة الأميركية. وكان هذا أيضاً ما ألمح إليه جيفري يوم الإثنين عندما قال: "نحن لا نقيم علاقات دائمة مع كيانات الدول الفرعية". ومع ذلك، فإن لدينا علاقات دائمة مع الدول نفسها. وهكذا، أخطرت وزارة الخارجية الأميركية الكونغرس يوم أمس بتحول آخر في السياسة، والذي سمح لتركيا بشراء نظام الدفاع الصاروخي الأميركي من نوع باتريوت. وهذه محاولة لوقف شراء تركيا المخطط له لنظام دفاع صاروخي روسي منافس. لا شك أن التوقيت المتزامن تقريباً لهذه التغيرات في السياسة ليس مصادفة، وهو يعكس استنتاجاً خلصت إليه إدارة ترامب بأن إعادة تركيا إلى مدار حلف الناتو هو أكثر أهمية من المصالح الأميركية الأخرى في شمال شرق سورية.

"من المؤكد أن الاتجاه المستقبلي لتركيا مهم. وكانت إدارة ترامب دائماً غير مقنعة عندما جادلت بأن وجودنا العسكري في شمال شرق سورية كان له دور كبير في كبح إيران، التي تعمل في أجزاء أخرى من البلاد. وعلاوة على ذلك، فإن حجتنا القانونية للبقاء في سورية، غير المتماسكة في جوهرها كما هي، تستند بشكل كامل على الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وهذه الحملة لم تنته بعد، لكنها أصبحت تخفُت. ولذلك، فإن أي خطوة لخفض الوجود الأميركي في سورية ليست مفاجئة أو غير مرحب بها. ولكن إذا كان العقد الماضي قد علّمنا أي شيء، فهو وجوب إدراك أنه ما دامت المظالم السنية المشروعة مستمرة، فإن التهديد بعودة الجماعات الإرهابية الجهادية السلفية سوف يظل قائماً. وسيكون من الأفضل ترك وجود صغير لقوات العمليات الخاصة الأميركية، لكي تواصل العمل مع الأكراد للمساعدة في التحوط ضد تحقق هذه النتيجة. وسوف يرسل الانسحاب الكامل إشارة خاطئة، وهي إشارة سيسمعها أيضا شركاء آخرون في مكافحة الإرهاب بعيداً عن سورية".

* * *

• راشيل براندنبورغ: مديرة مبادرة الشرق الأوسط الأمنية في مركز سكوكروفت للاستراتيجية والأمن التابع لمجلس الأطلسي. عملت سابقاً مديرة قسم العراق وبلاد الشام في مكتب وزير الدفاع لشؤون سياسة الشرق الأوسط.

"من شأن الانسحاب الفوري للقوات الأميركية من سورية أن يرسل إشارة إلى شركاء محليين وإقليميين حول التزامنا –ليس بالتوصل إلى تسوية دبلوماسية في سورية فحسب، وإنما أيضاً بالنهج المعلن للإدارة الأميركية المتعلق بمواجهة إيران في سورية وإلحاق "الهزيمة الدائمة" بتنظيم داعش. كانت حتى بصمة أميركية صغيرة في سورية قد طمأنت بعض الشركاء الرئيسيين إلى أن الولايات المتحدة ما تزال قلقة على أمنهم، وهو ما أتوقع أن أن يضعه انسحاب سريع موضع الشك".

* * *

• فيصل عيتاني: زميل بارز مقيم في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع لمجلس الأطلسي.

"يبدو أن الخطة الأميركية التي حدد أطرها العامة السفير جيمس جيفري قبل يومين في مجلس الأطلسي بدت دائماً متعارضة مع غرائز الرئيس لفك الارتباط مع سورية. هذه ليست نتيجة مفاجئة.

"الآثار المترتبة على الأهداف التي حدد المبعوث جيفري ستكون عميقة. وقد تكون المعركة ضد "داعش" أقل المتضررين في الحقيقة. لم يكن "داعش" سيختفي بسبب عملية لمكافحة الإرهاب، وسوف يعود إلى الظهور في شكل ما على أي حال. سوف نفقد أي روافع كانت لدينا ضد الأسد أو إيران –على الرغم من أنني لم أعتقد أنها ارتقت أبداً إلى الكثير من دون تفويض عسكري جسور. أتوقع أن يترتب على هذه الخطوة استيلاء تركي وإيراني على الأراضي إذا لم يكن هناك ضمان أمني أميركي للأكراد".

* * *

• منى العلمي: زميلة رفيعة غير مقيمة في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع لمجلس الأطلسي.

"على المستوى الإقليمي، سوف يُلحق الإعلان المزيد من الضرر بمصداقية واشنطن، خاصة بعد تصريحات بريت ماكغورك وجيمس جيفري فيما يتعلق بالقضاء على "داعش" واحتواء إيران في سورية. وستكون روسيا هي

الرابح الأكبر لأن حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة أصبحوا ينظرون إليها الآن بوصفها المحاور الدولي الوحيد القابل للبقاء.

"على المستوى المحلي، يعني الانسحاب أن الولايات المتحدة باعت الأكراد، مع احتمال تصعيد تركي في شمال سورية. وليس لدى الأكراد خيار آخر الآن سوى التوصل إلى اتفاق مع دمشق. وهذا فوز كبير للأسد، الذي سيكون قادراً على استعادة حوالي

٢٥ % من الأراضي المتبقية الآن في أيدي قوات سورية الديمقراطية.

"سوف تكون لهذه الخطوة أيضاً انعكاسات إيجابية على "داعش" الذي ما يزال يعمل في شرق سورية. وباعتراف الولايات المتحدة، لم يتم تدريب عدد كاف من المقاتلين على كيفية إضفاء الاستقرار على المنطقة بعد الانتصار على "داعش". وكانت الولايات المتحدة تهدف إلى تدريب ما يصل إلى ٤٠,٠٠٠ من الناس المحليين. وقال رئيس أركان الجيش الجنرال جوزيف دونفورد مؤخراً أن هناك قوات لمقاتلة "داعش"، ولضمان الاستقرار، والمساعدة في الدبلوماسية. ولكن، تم تدريب ٨,٠٠٠ فقط حتى الآن، وقد أصبح إضفاء الاستقرار على المنطقة الآن موضع شك.

"وهي أيضاً فوز كبير لإيران، التي كانت مهددة باحتواء الولايات المتحدة لها في سورية. ومع الانسحاب، سوف تُترَك إيران لتحافظ على وجودها بحرية هناك، وبشكل أكثر تحديداً من خلال الاحتفاظ بممر بري يربط طهران بلبنان.

"وأخيراً، كان يُنظر إلى الوجود الأميركي في سورية على أنه رادع للنظام، وأنه يوفر لواشنطن نفوذاً على العملية السياسية في البلد. ويعني الانسحاب غير المشروط أن الولايات المتحدة ستخسر أي نفوذ لديها لفرض أي تنازلات من كل من إيران والأسد".

---

*مدير مساعد، وكاتب افتتاحيات في مجلس الأطلسي.

*نشر هذا التحليل تحت عنوان: US Preparing to Withdraw Troops From Syria: What Does It Mean؟

تركيا وتفاهماتها مع أمريكا وروسيا وإيران في سوريا

محمد زاهد جول . القدس العربي . ٢٠١٨/١٢/٢٩

قد تكون الزيارة السرية للرئيس الأمريكي ترامب للعراق يوم ٢٧ ديسمبر الجاري، ولقاؤه الجنود الأمريكيين في قاعدة الأسد في الرمادي بدون لقاء أحد من الرئاسة أو الحكومة العراقية، تمثل أحد أوجه صورة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، كما تعطي أحد الأجوبة للأسباب الدافعة لقرار ترامب الانسحاب العسكري من سوريا أيضاً، وكذلك في تفسير ما نتج عنه من علاقات تحالف مرتفع المستوى، بعد أشهر من التشنج بين الرئيسين الأمريكي ترامب والتركي أردوغان.

ترامب نفسه اعترف بوجود "مخاوف أمنية"، رافقت زيارته إلى العراق، وأعرب عن "حزنه الشديد" لحاجته إلى السرية للقاء الجنود الأمريكيين هناك، وقال: "من المحزن جدا عندما تنفق ٧ تريليونات دولار في الشرق الأوسط، ثم يتطلب الذهاب إلى هناك كل هذه السرية الهائلة والطائرات حولك، وأعظم المعدات في العالم".

هذا يعني أن أمريكا في أزمة كبرى في الشرق الأوسط، فهي تسعى الآن للتفاهم مع حركة طالبان الأفغانية للتوصل إلى اتفاق يعطي أمريكا مبررا أمام شعبها والعالم للإنسحاب من أفغانستان بعد ثمانية عشر عاما من الحرب العبثية، والخلافات الأمريكية الباكستانية ليست بعيدة عن ذلك، والأشد منها مع الصين والعقوبات المتبادلة بينهما، وهذا يؤكد أن ترامب عازم على تنفيذ رؤيته وأولوياته السياسية والاقتصادية والعسكرية، بأن أمريكا أولاً، وأن الأموال الأمريكية هي للشعب الأمريكي، ومن يطلب تواجدا عسكريا أمريكيا لحمايته عليه تحمل الأعباء المالية مقابل ذلك، وهذا يعني أن ترامب سوف يخذل الكثير من حلفائه، وفي مقدمتهم الدول الأوروبية، كما جاء في تصريح الرئيس الفرنسي ماكرون في تعقيبه وأسفه على انسحاب أمريكا من شمال سوريا وترك فرنسا وحدها هناك.

إن الرسائل المتبادلة في الأسبوع الماضي بين ترامب وأردوغان ترجح أن أمريكا تعول على الجيش التركي لملء الفراغ الأمني والعسكري في شمال سوريا، وهذا لم يتم بين ليلة وضحاها، وإنما من خلال تفاهمات تركية وامريكية، خلال السنتين الماضيتين، وبالتحديد بعد الانقلاب العسكري الأخير في تركيا ٢٠١٦، أي بعد أن وصلت التوتر بين الجيشين التركي والأمريكي إلى أعلى درجاته، فالشعب التركي كان قد حمل مسؤولية الانقلاب لجولن، وما كان لتنظيم جولن أن يحرك قلة من الجيش التركي دون علم الاستخبارات الأمريكية أولاً، فضلاً عن شبهات أخرى بتحركات قاعدة انجيرلك الأمريكية في تركيا بمساندة الانقلابيين وغيرها، فبعض الجنرالات الأمريكيين ارتكبوا أخطاء فاحشة بحق الشعب التركي وبحق العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، وهو ما تطلب من أمريكا البحث عن طريقة صادقة لمعالجته، وبالأخص بعد أن أخذت السياسة التركية تتوجه للتفاهم والتعاون مع الرئاسة الروسية، وقد وجدت ترحيباً كبيراً من الرئيس بوتين، الأكثر حاجة لتوثيق العلاقات الروسية التركية لأسباب اقتصادية متفاقمة في روسيا أولاً، ولإخراج روسيا من ورطتها في سوريا ثانياً، بعد أن عجز الجيش الإيراني وميليشاته العربية من مساعدة روسيا لإنجاز مهمتها في سوريا.

هكذا وجد أردوغان نفسه في أقوى مراحل حكمه، بعد فشل الانقلاب العسكري الأخير في تركيا أولاً، وبعد أن استطاع تعديل النظام الرئاسي والفوز في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٧ ثانياً، وبعد الانتصار الذي حققه الجيش التركي بطرد التنظيمات الارهابية المتاخمة للحدود التركية، في عمليتي درع الفرات ٢٠١٦، وغصن الزيتون ٢٠١٧ ثالثاً، وجاء الإعلان الأخير لأردوغان عن قرب تحرك عسكري تركي نحو منبج خصوصا وشرق الفرات عموماً، وتفهم واشنطن لذلك وتأييده رابعاً، فالحكومة التركية اليوم أمام تحد كبير في إدارة تفاهماتها وتحالفاتها مع ترامب وبوتين وإيران معاً، فهذه الدول الثلاث أصبحت على علاقة قوية ووطيدة مع الرئاسة التركية، ولكل دولة منها أهدافها ومصالحها الخاصة مع تركيا وفي سوريا أيضاً، وتصريحات ترامب الأخيرة بأنه يرى أن تركيا قادرة على ملء المكانة التي كان يتواجد فيها الجيش الأمريكي في سوريا في حالة انسحابه، قد تجعل تركيا في حالة مواجهة سياسية على أقل تقدير مع روسيا وإيران أيضاً.

قد يكون من المستبعد الآن الحديث عن مخاوف مواجهة عسكرية مباشرة بين تركيا وروسيا وإيران في سوريا، ولكن المواجهة غير المباشرة قد تكون هي المرجحة في الأشهر المقبلة، فتصريحات الخارجية الروسية ترى أن جيش الأسد هو الذي يجب أن يحل محل الجيش الأمريكي في سوريا، وتجري روسيا اتصالات ومفاوضات مع الأحزاب الكردية (الارهابية) شمال شرق سوريا، التي كانت تتلقى الدعم الأمريكي قبل قرار الانسحاب، فضلا عن أن هذه القوات، وبالأخص قوات سوريا الديمقراطية تملك قدرات عسكرية كبيرة من الدعم الأمريكي السابق، وقد يعود لاحقاً أيضاً، ولكن عودة روسيا لدعم الأحزاب اليسارية (الكردية) في سوريا قد يفتح أبواب خلاف تركي روسي، وبصورة مشابهة قد يحصل مع إيران، رغم أن البلدين أي روسيا وإيران بحاجة إلى التعاون الاقتصادي مع تركيا أولاً، ولاستمرار نجاح مؤتمري أستانة وسوتشي في سوريا، بل وفي مؤتمر جنيف وتشكيل لجنة صياغة الدستور المستقبلي لسوريا.

التواجد العسكري التركي في سوريا هو الوحيد الذي لا يمثل تدخلا عسكريا أو احتلالاً ضد إرادة القسم الأكبر من الشعب السوري، الذي تقوده فصائل المعارضة السورية، وعلى رأسها الجيش السوري الحر والجيش الوطني السوري، ففي شمال سوريا نحو خمسة ملايين مواطن من الشعب السوري ينعمون بالأمن والخدمات الإنسانية بفضل دعم الحكومة والجيش التركي لفصائل المعارضة السورية المعتدلة، التي خاضت معارك سبع سنوات مع كل اعداء سوريا بما فيها جيش الأسد، بعد أن فقد هويته كجيش وطني لكل الشعب السوري. ولو خرجت كل جيوش التدخل الخارجي من سوريا، بما فيها الجيش التركي لأمكن لفصائل المعارضة السورية حسم معركتها مع جيش الأسد خلال أيام، ولكن تدخل إيران في سوريا هو الذي مكن جيش الأسد من البقاء بصفته جيش الدولة السورية، وهو ما ينطبق على الحكومة السورية أيضاً، ولما عجز الجيش الإيراني جاء التدخل الروسي لإتمام المهمة الإيرانية، وهو ما لم ينجح به الجيش الروسي أيضاً، فاحتاج بوتين إلى التعاون مع تركيا.

النتيجة الحتمية في سوريا تقول إنه لن ينجح تدخل عسكري خارجي، إذا لم يعتمد على أغلبية الشعب السوري أولاً، فالمراهنة اليوم هي على موقف الأغلبية للشعب السوري، وهي الأغلبية العربية السنية، ولذلك فشلت أمريكا بإقامة كيان كردي انفصالي شمال سوريا، وهذا هو مغزى قرار انسحاب أمريكا من سوريا، وستفشل روسيا في

ذلك إذا تبنت المشروع الأمريكي، فأغلبية الشعب السوري هي التي تملك قرار مستقبل سوريا ولو بعد عقود، ولذلك فإن هذه الأغلبية تجد في التعاون التركي معها الدعم العسكري الحقيقي الذي لا يحمل مشروعا استعماريا ولا احتلالياً، ولا مصلحياً اقتصادياً خاصاً، وإنما تفرضه المصلحة الأمنية الحدودية المشتركة، كما تفرضه الأخوة الحقيقية بين الشعب التركي والشعب السوري العربي، والتعاون الاقتصادي بينهما.

سحب القوات الأمريكية من سوريا تأييد لمطالب الشعب الأمريكي، الذي يرغب بعودة أبنائه إلى بلادهم سالمين. لقد ارتكبت أمريكا خطأ فادحاً في محاولة خلق جسم هجين في سوريا، ما اضطرها للانسحاب في النهاية، وهو ما سوف يضطر روسيا للانسحاب أيضاً، أما القوات الإيرانية فلن تنسحب إلا مهزومة من الشعب الإيراني أولاً ثم من الشعب السوري ثانياً، فالشعب الإيراني سيبدأ محاسبة من أساءوا له بالتدخل في العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها، وما يشجعه هو التفاهم الروسي الإسرائيلي على طرد القوات الإيرانية من سوريا، وما سوف يعقبه من إضعاف حزب الله اللبناني عسكريا في لبنان، وهو ما لا تستطيع إيران مواجهته بعدما لحقها من ضعف جراء إلغاء الاتفاق النووي معها، وما تبعه من عقوبات أمريكية قاسية، فهذه خطوات ستجعل إيران أقل تسلطاً على شعبها، كما سيجعلها أقل تأثيراً على أحداث الشرق الأوسط أيضاً.

لم يسدل الستار بعد على قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا، فهو يحتاج لثلاثة أشهر أولاً، وقد تقع أحداث تغير في القرارات الدولية في سوريا، وقرار الانسحاب أمام مواجهة كبيرة من البنتاغون نفسه، فقد فوجئ البنتاغون بالقرار، الذي اتخذ دون موافقته بدليل استقالة وزير الدفاع ماتيس، التي هزت القيادة العسكرية في أمريكا، وقد يتبعها تغير في قيادة البنتاغون، وبالأخص أن روسيا تعلن عن إنتاج أسلحة حديثة قد تغير التوازن العسكري الدولي، وهو أحد أسباب الانسحاب الأمريكي من سوريا في قراءة أخرى، ما يجعل السياسة التركية أمام مسؤولية حماية شعبها قومياً وشعوب المنطقة إقليميا، وبدون الاضطرار للمشاركة في محاور صراعات دولية مقبلة.

«المقتطف».. ٢٠١٨/١٢/٢٩م

سيناريوهات محتملة: كيف يدير النظام السوداني الاحتجاجات الشعبية؟

أحمد عسكر . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . ٢٠١٨/١٢/٢٦

جاء الحراك الشعبي في السودان مفاجئًا للنظام الحاكم والقوى والأحزاب الرئيسية بالسودان، إذ تصاعدت وتيرة الاحتجاجات سريعًا منذ تفجرها في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ ، وانتشرت عبر المدن السودانية، مدفوعة برفض قطاعات من الشعب السوداني للسياسات والإجراءات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، والتي تسببت في تداعيات ضاغطة على الأوضاع المعيشية للمواطنين، وهو ما يزيد من صعوبة التنبؤ بمآلات الاحتجاجات وتأثيراتها على النظام السياسي في السودان.

التطورات الراهنة:

مع انطلاق شرارة الأحداث في مدن عطبرة في شمال البلاد، وبورت سودان في الشرق، والنهود في الغرب، اتسعت رقعة الاحتجاجات لتشمل ١٤ ولاية سودانية من أصل ١٨ ولاية، وانضم إليها طلبة الجامعات والمدارس، حيث قام المتظاهرون بإحراق عدد من المراكز الحكومية ومقار حزب المؤتمر الوطني الحاكم في عدد من الولايات والمدن السودانية، ورفعوا شعارات مناهضة للسياسات الاقتصادية للحكومة، وأخرى تنادي بالحرية والسلام والعدالة؛ إلا أن قوات الأمن تعاملت معهم بعنف مما أدى إلى سقوط ثمانية قتلى وفقًا للرواية الرسمية للدولة، في حين قالت المعارضة إن عددهم ٢٢ قتيلًا، إضافة إلى عشرات الجرحى، فيما أشار تقرير لمنظمة العفو الدولية إلى وصول عدد القتلى إلى ٣٧ قتيلًا. وسرعان ما ارتفع سقف المطالب لدى المتظاهرين إلى المطالبة بإسقاط نظام الرئيس "البشير"، وهو ما دفع أجهزة الأمن للتصدي لها وتفريق المتظاهرين واعتقال العشرات منهم.

وتتميز تلك الاحتجاجات بأنها قد بدأت عفوية، ولا صلة لها بالقوى والأحزاب السياسية المعارضة، فقد حركتها بعض الحركات الشبابية، مثل حركة "قرفنا" و"شباب من أجل التغيير" غير المسيّسة، والتي تأسست على إثر السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة مؤخرًا، وهو ما دفع الأولى إلى الدعوة للاحتجاج والتظاهر عبر عدد من المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

ومع الزخم الذي اكتسبته المظاهرات في الشارع السوداني، تفاعل معها عدد من الأحزاب والقوى السياسية وبعض المؤسسات النقابية في البلاد، حيث أعلنت لجنة أطباء السودان المركزية (كيان موازٍ غير معترف به) الإضراب دعمًا للاحتجاجات ضد النظام الحاكم. فيما دعا تجمع المهنيين السودانيين كوادره في كافة القطاعات المهنية والعمالية إلى مسيرة لتسليم مذكرة لرئاسة الجمهورية تطالب فيها الرئيس "البشير" بالتنحي الفوري عن السلطة، وتشكيل حكومة انتقالية بمهام محددة، وهو ما دفع تحالفي نداء السودان وقوى الإجماع الوطني اللذين اتفقا على توحيد قوى المعارضة ودعم الاحتجاجات في البلاد عقب المسيرة إلى إصدار بيان مشترك يحث على مواصلة التظاهرات والمد الثوري حتى إسقاط النظام وتسليم السلطة لحكومة انتقالية. تلك الحكومة التي دعا إليها "الصادق المهدي" (زعيم تحالف نداء السودان وحزب الأمة المعارض) عقب عودته إلى الخرطوم من الخارج

وسط ترحيب من الحزب الحاكم وشكوك في الشارع السياسي السوداني حول وجود صفقة بين النظام الحاكم و"المهدي" من أجل عقد تسوية سياسية متعلقة بانتخابات ٢٠٢٠، مما أصاب عددًا كبيرًا من مؤيديه بالإحباط، ودفع بعض كوادر الحزب من الشباب إلى إعلان استقالتهم من الحزب، قبل أن يتغير موقفه وينادي بتغيير النظام.

وبرغم غياب دور الأحزاب السياسية في الدعوة لتلك التظاهرات، إلا أن بعضها قد أيّد هذه الاحتجاجات، حيث دعا حزب المؤتمر السوداني إلى خارطة طريق لإخراج البلاد من أزمتها الراهنة من خلال تشكيل حكومة تصريف أعمال بعد ثبات فشل النظام الحاكم في إيجاد حلول ناجعة لأزمات السودان. فيما استقبل مقر الحزب الشيوعي اجتماع تحالفي نداء السودان وقوى الإجماع الوطني من أجل دعم الحراك الشعبي.

كما أعلنت حركة العدل والمساواة في دارفور على لسان زعيمها "جبريل إبراهيم" تأييدها للاحتجاجات الراهنة، واعتبرها ثورة رفض للنظام بدليل الهجوم على مقار حزب المؤتمر الوطني، وليست ثورة جياع تنتهي بانتهاء أزمة الخبز، كما أشار إلى أن الحركات المسلحة لن تتدخل في الاحتجاجات التي تشهدها البلاد تحت ذريعة حماية الثورة. فيما أعلن المراقب العام للإخوان المسلمين في اليوم الثاني من اندلاع الاحتجاجات مساندة الإخوان للحراك الشعبي، وأنها تقف صفًّا واحدًا مع المواطن، بينما شنت القنوات المقربة من الإخوان في بعض البلدان هجومًا على الرئيس "البشير"، مما يمثل انقلابًا من الجماعة على "البشير"، ويمكن إرجاع ذلك إلى تبرؤ "البشير" من الإخوان في أحد لقاءاته التليفزيونية في ٢٠١٦، فضلًا عن الزيارة الأخيرة للبشير إلى دمشق بما يتعارض مع سياسات ومصالح الجماعة.

دوافع الاحتجاجات:

لعب العامل الاقتصادي دورًا حاسمًا في اندلاع تلك الاحتجاجات، فهو بمثابة حجر الزاوية في تجدد الأزمة التي تشهدها البلاد منذ سنوات، بيد أنه يتشابك مع بعض الدوافع الأخرى التي يمكن توضيحها فيما يلي:

١- **تدهور الأوضاع الاقتصادية:** حيث أثرت بعض القرارات، مثل ارتفاع أسعار الخبز من ١ إلى ٣ جنيهات، فضلًا عن وجود أزمة في الوقود ودقيق الخبز والدواء، وعدم توافر السيولة النقدية؛ على تدهور الأوضاع المعيشية في البلاد، وقد تُرجمت إلى احتجاجات خرج إليها المواطنون. هذا إلى جانب التحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني خلال الفترة الأخيرة في ظل عدم توافر النقد الأجنبي، وفشل الحكومة في إيجاد حلول جذرية لتلك التحديات، مما دفع الحكومة إلى الاقتراض وتخفيض قيمة العملة المحلية، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة التضخم إلى أكثر من ٦٨% وفقًا لبيانات أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء في سبتمبر ٢٠١٨، وتراجع سعر الجنيه السوداني أمام الدولار الأمريكي (الدولار = ٤٧,٥ جنيهًا) حسب السعر الرسمي.

٢- **التعديلات الدستورية:** يُضاف إلى ذلك إعلان "البشير" ترشحه للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠ على الرغم من أن الدستور يمنع ذلك، حيث تحركت مذكرة برلمانية من ٣٣ حزبًا ممثَّلين بـ٢٩٣ نائبًا بالبرلمان لرئيسه لإجراء تعديل دستوري -وتحديدًا على المادة ٥٧- يسمح بتمديد فترة حكم "البشير" المستمر منذ ما يقرب من ٢٩ عامًا.

٣- خلافات النخب: يبدو أن هناك خلافات تدور داخل النظام، لا سيما بين رئيس الوزراء ومدير المخابرات الوطنية، بالرغم من نفي الأول صحة ذلك، حيث أشارت بعض التقارير إلى وجود اختلاف في وجهات النظر بينهما بشأن التعامل مع الأزمة الاقتصادية الراهنة، وهو ما تحول إلى معركة مكتومة. ففي حين يرى "معتز موسى" (رئيس الوزراء) وضع سياسات لإقناع التجار والمواطنين بالتعامل مع البنوك، يفضل "صلاح قوش" (مدير المخابرات الوطنية) التعامل الأمني معهم. كما يمتد الصراع بين القيادات في الحزب الحاكم، فهناك محاولات لإفشال سياسات الحكومة، ومحاولة خلق فجوة بينها وبين المواطنين، كما أن هناك بعض الأطراف التي ترفض التمديد للرئيس "البشير"، وهو ما يمكن أن يدلل عليه بتوجيه قائد قوات الدعم السريع السوداني "محمد حمدان دقلو" اتهامات صريحة لمسئولين بالحكومة بالتسبب في أزمة السيولة التي تضرب البنوك منذ عدة أشهر.

٤- ضعف المعارضة: تسود حالة من التشرذم والشقاق في صفوف المعارضة، وضعف البنية التنظيمية لها، بما يجعل قدرتها على تحريك الشارع مثارًا للشك، وهو ما صب في صالح النظام الذي استفاد من هذه الحالة في محاولة احتواء عدد من الأحزاب والحركات المسلحة بالدخول معها في اتفاقات سلام، مما ترتب عليه فقدان ثقة الشارع السوداني في المعارضة، والتشكك في مدى قدرتها على إحداث تغيير حقيقي في البلاد.

موقف النظام السوداني:

اعترف النظام السوداني بأنه على دراية بالأزمة الاقتصادية، وأنه يعكف على معالجتها، مع تفهمه للاحتجاجات في الشارع، وفي هذا الإطار قامت الحكومة باتخاذ عددٍ من الإجراءات التي تمثّلت في:

١- بيانات رسمية: حيث صدر أول بيان للحكومة في اليوم الثالث من اندلاع التظاهرات، وقد أكد البيان على تعامل قوات الأمن مع المتظاهرين بصورة حضارية دون قمعها، وأنهم لن يتهاونوا في حسم أي فوضى. في الوقت الذي أكد فيه وزير الإعلام والاتصالات "بشارة أرو"، أن "البشير" لن يستقيل، وأن الشعب لديه الحرية في اختيار رئيسه خلال الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٠.

كما تمت الإشارة إلى وجود مندسين يقومون بنشاطات تخريبية لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد على حد زعمهم. واتهم "صلاح قوش" (مدير المخابرات الوطنية) حركةَ تحرير السودان بقيادة "عبدالواحد النور" بإرسال عناصر جَنّدَ بعضها جهاز الموساد الإسرائيلي للقيام بأعمال تخريبية وسط الاحتجاجات، وهو ما نفته الحركة. وفي خطاب له في بلدة ود الحداد بولاية الجزيرة في وسط السودان، سخر "البشير" من مطلقي شائعة القبض عليه ووضعه في السجن، وتوعدهم بالملاحقة، ودعا مواطني الولاية بعدم الالتفات لمن وصفهم بالخونة والعملاء الذين استغلوا الأزمة وسعوا إلى التخريب.

٢- إجراءات أمنية: قامت الحكومة بمنع صدور صحيفتي "التيار" و"الجريدة"، كما عطلت مواقع التواصل الاجتماعي، وأعلنت حالة الطوارئ في ٥ ولايات، كما فرضت السلطات حظر التجوال في ولايات أخرى. وعلقت بعض الولايات الدراسة بالجامعات والمدارس إلى أجل غير مسمى. فيما اعتقلت قوات الأمن عددًا من قيادات

المعارضة وغيرهم من المتظاهرين خلال الاحتجاجات. في الوقت الذي أكدت فيه القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني التفافها وتأييدها للرئيس "البشير".

٣- تعهدات اقتصادية: تعهد الرئيس "البشير" بإجراء إصلاحات اقتصادية توفر حياة كريمة للمواطنين. في الوقت الذي أعلن فيه "صلاح قوش" عدم رفع الدعم عن الدقيق والوقود مستقبلًا، وأن هناك إجراءات سوف تتخذها الحكومة ستؤدي إلى انفراجة بحلول يناير ٢٠١٩، حيث شرعت الحكومة في طرح عطاءات لاستيراد القمح والدقيق، ووقّعت اتفاقًا مع جنوب السودان للحصول على النفط.

٤- تأمين الموقف الخارجي: حيث قامت وزارة الخارجية السودانية بتوضيح حقيقة الوضع الراهن في البلاد للبعثات الدبلوماسية المتواجدة في الخرطوم، وأن الحكومة تتفهم دواعي احتجاج المواطنين نتيجة الأزمة الاقتصادية الراهنة، وأنها تعاملت مع الاحتجاجات السلمية بصورة حضارية، وتصدت للمخربين والمندسين، في خطوة استباقية لقطع الطريق أمام أي تدخل محتمل حال تدهور الأوضاع.

سيناريوهات متوقعة:

على الرغم من قيام بعض المحللين بالإشارة إلى أن الاحتجاجات ستتوقف مع تحسّن الوضع الاقتصادي في السودان، إلا أنه على الرغم من كافة التعهدات الاقتصادية لا تزال هذه الاحتجاجات مستمرة. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى مجموعة من السيناريوهات المتوقعة، والتي تتمثل فيما يلي:

١- احتواء التظاهرات: قد لا تقوم الحكومة بالاستجابة لكافة مطالب المتظاهرين في ظل تصاعدها ومطالبتها بتغيير جذري للنظام، والاكتفاء ببعض القرارات الاقتصادية للتهدئة من حدة الأوضاع، وربما يتم احتواء التظاهرات بآليات مختلفة لإعادة الأمور إلى نصابها مرة أخرى، ويدعم هذا السيناريو ما يراه البعض من تأييد مؤسسات الدولة للبشير، فضلًا عن تحييد الموقف الدولي من هذه التظاهرات.

٢- انتخابات ٢٠٢٠: فقد يتراجع "البشير" عن الإجراءات الاقتصادية الأخيرة، نتيجة استمرار الضغط على حكومته، وقد يقوم بإعلان قرارات أخرى تشمل عدم تعديل الدستور، وعدم ترشحه للانتخابات القادمة في ٢٠٢٠.

٣- اتفاق داخلي: قد يُحاول بعض أعضاء النظام الحاكم الوصول لاتفاق داخلي يحافظ على النظام، ويجنب البلاد سيناريو مظلمًا، وفي هذه الحالة من المحتمل أن يتضمن الاتفاق تغييرًا لرأس النظام مع بقاء بنيته.

ويبدو أن السيناريو الأول هو الأرجح، خاصة مع تعهد "البشير" بإيجاد حلول للأزمة الراهنة، واعتماده على عامل الوقت وسياسة النفس الطويل مع المتظاهرين، ويدعم ذلك افتقاد حركة الاحتجاجات لقائد يقودها، وضعف المعارضة السياسية وعدم قدرتها على الحشد، وأخيرًا التخوف من سيناريو بديل يئول بالسودان إلى مستقبل مجهول.

هل هو «شرق أوسط ما بعد الولايات المتحدة»؟

بهاء أبو كروم ـ الحياة ـ ٢٠١٨/١٢/٢٩

لا شك في أن نظام المصالح الأميركي لم يتغير مع إدارة دونالد ترامب لكن ربما أصبحت تعبيراته أكثر علانية وفجاجة من الأدارات السابقة، إذ كل المبادئ المصلحية لحركة القوات الأميركية في المنطقة رُسمت ملامحها مع إدارة الرئيس السابق باراك أوباما وليس الآن، والكارثة الأكبر كانت في الانسحاب الغير مُنسّق من العراق والذي أتاح لإيران وضع يدها عليه. لقد أعاد قرار الرئيس الأميركي بالانسحاب من سوريا التذكير بعدد من الخطوات التي قامت بها الإدارات الأميركية وصبت في صالح خصومها التقليديين بشكل يعاكس مصلحة الحلفاء الحقيقيين للولايات المتحدة.

اليوم تكتسب الأخطاء الأميركية أبعاداً مختلفة مع وجود روسيا في قلب المنطقة وهي التي تستعد لملئ الفراغات الناجمة عن تلك الأخطاء في ظل نزعة ترامب لإحالة الأكلاف المادية والبشرية على غيره من القوى الموجودة في قلب الاشتباك الإقليمي في سوريا. أقلّه على الصعيد المعنوي الذي تبحث عنه تكوينات المنطقة في ظل مصداقية مقبولة راكمها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كل سلوكه وتحالفاته الشرق أوسطية وذهبت به إلى حد التورط عسكرياً في حروب مباشرة لحماية أصدقائه.

المصداقية الروسية تجاه دول وأنظمة وطوائف أو فئات في المنطقة تتقدم على التذبذب الذي تعتمده الولايات المتحدة في سياساتها الإقليمية، وذلك حتى لو بدا أن الانسحاب من شرق الفرات إنما يُحضّر لما هو أبعد في المستوى الاستراتيجي والذي قد يطال التمدد الإيراني برمته ويخدم مصلحة حلفائه من زاوية تزخيم العقوبات الاقتصادية التي بدأت تُنهك طهران باعتراف قادتها.

وبقدر ما يعني الانسحاب الأميركي التخلي عن الحلفاء الأكراد بقدر ما يُعيد إحياء التحالف التقليدي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية مع تركيا والرهان على دورها المركزي في الاستراتيجية الأميركية انطلاقاً من طي صفحة الإنقلاب ونتائجه وإعادة فتح العلاقات العسكرية والاقتصادية بين البلدين.

ربما لم يكن في وارد أي إدارة أميركية أن تُفرّط بعلاقاتها الاستراتيجية مع تركيا من أجل الأكراد، وهذا ما كان مُستغرباً حين تتوتر العلاقات بين الطرفين على هذه الخلفية، وبالتأكيد فإن الأكراد كانوا ينتظرون هذه اللحظة التي تنتقل بالأميركيين من مستوى محاربة داعش إلى مستوى إعادة البحث بما هو أبعد من داعش وتحضير المنطقة لتغييرات مُحتملة. إنه دور القوى الإقليمية الكبيرة القادرة على إحداث تموضعات متعددة الأبعاد والتجمع في خطة بعيدة المدى لإعادة التوازن في المنطقة. ومَن يرى المشهد من زاوية الصراع الذي يدور في حوض البحر الأسود وصولاً إلى أفغانستان إنما يُدرك الدور الذي تتحضر تركيا للعبه.

فالانسحاب لصالح تركيا إنما يوازي تكبير الدور التركي في المنطقة والساحة الدولية على حد سواء خاصة وأن الولايات المتحدة تُراجع حضورها في أفغانستان وتتحضر لإيجاد قوة إسلامية قادرة على منافسة الدور الإيراني في العالم والمحيط المؤثر في آسيا والشرق الأوسط.

وربما يطرح توريث الولايات المتحدة لتركيا حضورها في سوريا إعادة إحياء أردوغان للنموذج التركي من جديد بعدما أخفقت أماله في الربيع العربي. حتى في القضايا العميقة تسعى تركيا لاستعطاف الشارع العربي بالشعارات التي تطلقها بوجه إسرائيل واحتضانها لحركة حماس والذهاب بعيداً بموضوع الخاشقجي. وكل ذلك يُقرّبها نحو لعب دور مع قطر في التسوية، أو صفقة القرن، التي رفضت المملكة العربية السعودية الانقياد لها تلبية لرغبة ترامب وصهره. لذلك فإن الخلل الذي أصاب العلاقات الأميركية السعودية في عدة قضايا يُمكن، بالحساب الأميركي، الرد علية من بوابة تركيا. وأردوغان يأتيه ذلك على طبق من فضة.!

طبعاً توحي قدرة تركيا على التوفيق بين استراتيجية متلازمة مع الولايات المتحدة وأخرى متماهية مع روسيا بأنها الشريك الإقليمي لهاتين القوتين في الوقت ذاته، ولم يكن الثبات التركي على منع الهجوم الإيراني على إدلب ثم الإعلان عن عملية في شرق الفرات، وقت كان الإنسحاب الأميركي غير وارد، سوى انعكاس لقدرة تركيا على وعي المصالح الأميركية والروسية معاً، إضافة إلى معرفة دقيقة بالمآلات التي تذهب إليها تلك الاستراتيجيات. هذا من جانب، ومن جانب آخر نجحت تركيا بتسوية إدلب في تهميش الدور الإيراني في شمال سوريا إلى حد بعيد. وفي حال توغّلت في شرق الفرات وأنشأت حزامها الأمني المتكامل، إذ ذاك تصبح شريكة رئيسية في الحل السوري في ظل غياب عربي لافت عن هذا الحل. لكن هل تستطيع تركيا استبعاد العرب عن تحركها داخل الحدود السورية أو في سياق تجميعها لأطياف المعارضة السورية؟ وهل تستطيع مغادرة المربع الذي حشرت نفسها فيه بتعاطيها مع جريمة قتل الخاشقجي؟ طبعاً هي مناسبة لإعادة الإعتبار إلى تلك الأسئلة بما يثبت أن نظام الأسد غير قادر على توحيد الجغرافيا السورية.

وفي ظل تقدّم نظرية التفضيل العربي للخيار الروسي على الإيراني في داخل سوريا، ونموذج أردوغان في إدلب الذي أوصل نقاط المراقبة التركية إلى مشارف سهل الغاب في محافظة حماه وقدرته على الإستقواء حالياً بتفويض ترامب، يبقى الأهم من هذا كله هو فسح المجال أمام دخول عربي إلى سوريا، ليس من زاوية التطبيع مع النظام إنما من باب إعادة صياغة دور حقيقي للمعارضة واحتضان كوادرها وإسقاط الخطوط الحمراء الأميركية أمام تزويدها بمقومات الصمود والقدرة على البقاء.

«مرحباً بشرق أوسط ما بعد الولايات المتحدة» هكذا وصف ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية إعلان ترامب انسحاب جيشه من سوريا، وربما افترض بطريقة حسابية توسُّع دور إيران وزيادة التأثير الروسي في المنطقة كمحصلة طبيعية لهذا الانسحاب. خلاصة من المُبكر التسليم بها في ساحة تتداخل فيها كل هذه التعقيدات.!

عام جديد عصيب على أمريكا

محمد المنشاوي . الشروق المصرية . ٢٠١٨/١٢/٢٩

مع نهاية عام ٢٠١٨ يخشى كثير من الأمريكيين مما سيأتى به العام الجديد الذى تنذر إرهاصاته بأنه سيكون عاما عصيبا على العاصمة واشنطن. ويخشى الكثير من أن تضرب الفوضى عاصمتهم الفيدرالية والتى بدورها ستصل آثارها لبقية الولايات المتحدة.

عناصر عدة ساهمت فى حالة التشاؤم التى يراها البعض غير مسبوقة فى التاريخ الحديث للسياسة الأمريكية. ويمكن رصد خمسة أسباب رئيسة تدفع فى اتجاه الفوضى، ويمكن من خلالهم إلقاء اللوم بصورة أساسية على الرئيس دونالد ترامب.

أولا: استقالات أصحاب المصداقية داخل إدارة ترامب، فقد قدم موظفو البيت الأبيض استقالاتهم، وكذلك فعل وزير الدفاع. وجاءت استقالة كبير موظفى البيت الأبيض الجنرال جون كيلى كصدمة كبيرة للرئيس ترامب.

فترامب يضع ثقة كبيرة فى أهم مساعديه ويعجبه خلفيته العسكرية وتركيزه على الانضباط بين كل العاملين داخل البيت الأبيض. إلا أن الجنرال كيلى طالما اشتكى لأصدقائه المقربين من عدم التزام ترامب نفسه بقواعد الانضباط الواجب اتباعها.

ولم يعثر بعد على شخص يقبل المنصب المرموق ويتمتع بولاء كبير للرئيس. إلا أن ترامب يؤكد أنه لا يجد أي صعوبة فى إيجاد بديل للجنرال كيلى. وقال فى تغريدة له «الكثيرون، نحو عشرة أشخاص، أعينهم على المنصب»، وأضاف «لماذا لن يرغب أحدهم الحصول على أحد أكثر الوظائف قيمة وروعة فى واشنطن؟».

ثم جاءت استقالة وزير الدفاع جيمس ماتيس لتدق ناقوس خطر دوائر واشنطن السياسية المتناقضة خاصة بين الكثيرين من أعضاء الكونغرس، إذ كان ينظر لماتيس على أنه صوت الحكمة داخل إدارة ترامب.

وتعد هذه الاستقالة دليلا إضافيا على قرب وصول الفوضى للبيت الأبيض، وتدل على خطورة نهج ترامب خاصة فيما يتعلق بعدد من الملفات التى لا يتمتع بخبرات كبيرة تجاهها.

ثانيا: قرارات ترامب الفردية بإنهاء الوجود العسكرى داخل سوريا وتقليله داخل أفغانستان. وجاء قرار ترامب بسحب القوات الأمريكية من الشمال السورى صادما للكثيرين خاصة بين العسكريين الذين لم يتم استشارة قادتهم فى قرار بهذه الخطورة.

وغرد ترامب مفتخرا «بهزيمة تنظيم داعش فى سوريا»، مشيرا إلى أن «ذلك الهدف كان المبرر الوحيد الذى جعله يحتفظ بقوات أمريكية هناك». وطالما عبر ترامب عن رغبته فى الانسحاب من سوريا.

إلا أن وزارة الدفاع كان لها رأي مغاير عبر عنه الوزير ماتيس أخيرا بالإعلان أن الجيش الأمريكى سيراقب الحدود الشمالية لسوريا لتجنب التوتر بين تركيا وأكراد سوريا حلفاء التحالف الدولى المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية.

ولن تجد واشنطن بعد إجابات على أسئلة كبيرة حول الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد الانسحاب من سوريا. أما الإعلان عن سحب نصف القوات الأمريكية من أفغانستان فهو لا يقل خطورة عن سابقه بالنسبة للبنتاغون.

فواشنطن لها ما يقرب من ١٤ ألف جندى فى أفغانستان لاستكمال مهام عسكرية ومساعدة الحكومة الأفغانية. ويعد سحب القوات الأمريكية من أفغانستان، وهى الموجودة هناك منذ عام ٢٠٠١ أحد وعود ترامب الانتخابية، ويقول ترامب إنه فقط ينفذ ما وعد به، خاصة مع انعدام وجود مصالح لواشنطن فى أفغانستان.

ثالثا: عدم التوصل لحل بخصوص قانون الإنفاق الفيدرالى. وتعد هذه النقطة ذات تبعات خطيرة على أداء الحكومة الفيدرالية وأجهزتها المختلفة. فمع عدم توصل الديمقراطيين بالكونغرس والبيت الأبيض على حل وسط يقبل به الأطراف الثلاثة (مجلس النواب ـ مجلس الشيوخ والرئيس ترامب) أغلقت الحكومة الفيدرالية أبوابها جزئيا منذ السبت الماضى، ومع حلول موسم الأعياد والعطلات، يتوقع أن تطول مدة غلق الجهات الفيدرالية لأبوابها مع عدم التوصل لحل قريب.

ويطالب ترامب بتضمين مبلغ ٥ مليارات دولار لإنشاء جدار فاصل عند الحدود الجنوبية المتاخمة للمكسيك لوقف الهجرة غير الشرعية. ويطالب الديمقراطيون بمجلس الشيوخ بالتركيز على ضبط وتحديث عملية وأجهزة مكافحة الهجرة غير الشرعية بدلا من بناء الجدار مع البحث عن طريقة لإصلاح منظومة الهجرة.

وصوت مجلس النواب داعما موقف ترامب بأغلبية ٢١٧ صوتا مقابل ١٨٥ صوتا، إلا أن مجلس الشيوخ يحتاج لأغلبية ٦٠ صوتا لتمرير مشروع الإنفاق. ولا يتمتع الجمهوريون إلا بأغلبية ٥١ صوتا. وطالب ترامب رئيس الأغلبية الجمهورية بمجلس الشيوخ ميتش ماكونيل بتغيير قواعد التصويت لتسمح بتمرير مشروع القرار بالأغلبية البسيطة وهو ما يرفضه ماكونيل؛ حيث إنه غير متأكد حتى من الحصول على هذه الأغلبية.

رابعا: قرب صدور تقرير المحقق روبرت مولر بخصوص التدخل الروسى فى الانتخابات الرئاسية.

تزداد التكهنات فى واشنطن بقرب صدور تقرير المحقق مولر فى بداية عام ٢٠١٩ طبقا لشبكة إن بى سى الإخبارية. ويتوقع أن يفاقم ذلك من أزمات واشنطن وترامب خاصة بعدما تم إدانة عدد كبير من كبار مساعدى ترامب بالفعل.

لا أحد يعرف ما فى حوزة المحقق مولر حتى الآن، وهو ما يزيد من صعوبة التكهن حول ما وصلت إليه التحقيقات الجارية منذ أكثر من عام ونصف. إلا أنه من المتوقع أن يحمل مولر الكثير من الدلائل على انتهاكات قانونية لفريق ترامب الانتخابى وربما مخالفات لترامب نفسه.

ويتوقع على نطاق واسع توجيه اتهام لترامب بإعاقة العدالة على خلفية موقفه من إقالة مدير "إف بى آي" السابق جيمس كومى. إلا أن تبعات ذلك ستكون سياسية وليست قضائية حيث لن يدين مجلس الشيوخ ترامب ولن يعمل على إقالته.

وقد يتغير هذا الموقف إذا ما ظهرت دلائل تؤكد طلب ترامب مساعدة روسية تضر بمنافسته فى الانتخابات هيلارى كلينتون، وهو ما سيدعم من وجود تواطؤ من جانب ترامب، وفى هذه الحالة سيصعب الدفاع عنه من جانب أعضاء الكونغرس الجمهوريين.

خامسا: ما يشهده سوق المال الأمريكى من اضطرابات كبيرة خلال الأسابيع الأخيرة، والمتوقع استمرارها لفترة غير قصيرة. وقد حققت بورصة وول ستريت أسوأ انخفاض أسبوعى منذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وتخلت معه عن كل المكاسب التى حققتها منذ بداية العام.

وفى خطوة تشير إلى توتر إدارة ترامب، وهو ما زاد من عدم ثقة المستثمرين، فقد أجرى وزير الخزانة ستيفن منوتشين اتصالات برؤساء أكبر ستة بنوك أمريكية لتنسيق الجهود لضمان سير عمليات الأسواق بشكل طبيعى. وستكشف الأيام والأسابيع القادمة عن حجم الفوضى التى قد لا يستطيع ترامب السيطرة عليها.

٢٠١٨ عام سوء الإدارة في العالم

ليونيد بيرشيدسكي . الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١٢/٢٩

حددت القواميس والمعاجم الإلكترونية عام ٢٠١٨ كلمات بعينها بوصفها الأكثر بحثا خلال العام. فمثلا ذكر قاموس «أكسفورد» كلمة «سام»، فيما أشار قاموس «ميريام ويبستر» إلى كلمة «عدالة»، وقاموس كولينز إلى كلمة «الاستخدام الواحد». لكن بالنسبة لي أعتقد أن كلمة «سوء الإدارة» لم يبحث عنها أحد، رغم أن عام ٢٠١٨ شهد العديد من حالات سوء الإدارة في عدد من الدول، تعد الأسوأ في التاريخ الحديث.

تتجلى أوضح أمثلة سوء الإدارة فيما نسمعه من أخبار كل يوم، فمثلا يحتل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قمة الرسم البياني، بعد أن تخطى الحدود في محاولاته إقناع الأمريكيين بأن انتخابه جاء في صالحهم؛ فقد تلاشى انتعاش أسواق المال التي طالما تباهى بها ترمب، والعجز المالي يعد الأعلى منذ عام ٢٠١٢، ورغم الحروب المالية، فإن العجز التجاري يعتبر الأكبر خلال ١٠ سنوات.

أيضا وصلت عمليات الإحلال والتبديل في طاقم العمل في البيت الأبيض إلى مستوى هائل، حيث جرى استبدال نحو ٦٥ من فريق العمل الأول لترامب منذ انتخابه بدءا من يوم ١٤ ديسمبر (كانون الأول)، بحسب إحصائيات معهد «بروكينغز»، ناهيك عن أعضاء مجلس الوزراء (جرى استبدال ١٢ من إجمالي ٢٤ مسؤولا، وها قد انضم وزير الدفاع جيمس ماتيس إلى قائمة المغادرين ليصبح رقم ١٣). يجد ترامب صعوبة كبيرة في ملء المناصب الشاغرة، في الوقت الذي لم يجد فيه عدد من المستقيلين والمقالين غضاضة في انتقاد الرئيس، وهو إن حدث في مؤسسة تجارية لتراجعت أسهمها في الحال.

لم يتسبب كل ذلك بخدش لترامب نفسه، لكن الخسارة التي لحقت بدور الولايات المتحدة في العالم بدأت تتضح معالمها. ففي كل مكان تقريبا (مع وجود بعض الاستثناءات البسيطة مثل إسرائيل وكوريا الجنوبية) تراجعت النظرة الإيجابية إلى الولايات المتحدة، وبدأ الناس يقتنعون بأنها لا تبالي بمصالح غيرها من الدول، وبدأت التحالفات تنقسم، وبدأ العالم متعدد الأطراف يئن.

أيضا من نماذج سوء الإدارة الواضحة نموذج المملكة المتحدة. فقد بدت حكومة تيريزا ماي معصوبة العينين وغير قادرة على رؤية واقع النمو الاقتصادي الذي تلاشى وبطء المشاريع الاستثمارية وازدياد العجز في الميزان التجاري، وقد أصرت حكومة ماي على سحب البلاد خارج منظومة الاتحاد الأوروبي وعلى التباهي، بشروط الخروج التي رفضها الاتحاد الأوروبي في البداية.

خارج هذين النموذجين بالغي الوضوح لسوء الإدارة، بدا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نموذجا عظيما للقيادة الأوروبية بخططه الإصلاحية الكبيرة ورؤيته الشاملة لاتحاد أوروبي متماسك. لكن مع نهاية العام تراجع عما بدأ فيه في مواجهة ما بدا أنه أكبر ثورية شعبية تجتاح أوروبا عبر «فيسبوك» حتى اليوم. فاحتجاجات «السترات الصفراء» التي بدأت اعتراضا على زيادة طفيفة في ضريبة الوقود، سرعان ما تحولت إلى حركة في مواجهة

الصفوة، وانتهت بتقديم ماكرون تنازلات بقيمة ١٢,٥ مليار دولار سنويا، ورغم ذلك تراجعت شعبيته إلى ٢٧ في المائة في استطلاعات الرأي العام.

هناك نموذج آخر لسوء الإدارة تمثل في المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي قضت عاما كاملا في مواجهة ثورة داخل حزبها «الاتحاد الديمقراطي المسيحي»، وكذلك في شقيقه الحزب «البافاري». نجح المعترضون المحافظون في شل الحكومة، مطالبين بتشديد سياسات الهجرة، وكانت النتيجة استنزاف قدرات ميركل للدرجة التي بدت بعدها كمن لا يبالي بما يجرى حوله، واضطرت إثر ذلك إلى التخلي عن زعامة الحزب.

لم يكن الوضع أفضل حالا في غيرها من الديمقراطيات الغربية. ففي إسبانيا، بدت حكومة ماريانو راخوي كمن تئن تحت وطأة فضائح الفساد، وانتهى الأمر بأن جلس رئيس الوزراء المستقيل في أحد المطاعم ليوم كامل، بعد أن لم يسمح له منافسه الاشتراكي بيدرو شانشيز بالجلوس على مقاعد البرلمان، فيما يشبه الانقلاب البرلماني.

إن نقص القيادات الكفؤة الواعية الخالية من الغطرسة في عالم اليوم ربما يكون من باب المصادفة. لكن لو أن هذا هو الواقع العادي الجديد، فإن الحياة في عالم اليوم ستتطلب مهارات جديدة من الناس العاديين، منها اليقظة وسهولة التحرك في حالة تدهور الحال بدرجة كبيرة، والمهارة الثالثة هي القدرة على تنظيم احتجاج بناء.

إن سوء القيادة ليست مجرد شيء نقرأ عنه في مواقع الأخبار فحسب، فربما تشير إلى تدهور المؤسسات، سواء العالمية أو المحلية، التي تشكل حياتنا.